أقـر تشـكيل لجنـة مـن الخبـراء والأكاديميـيـن لتصحيـح سياسـة إدارة الأسـمدة والمخصبـات

ناقـش آليـات تنفيـذ برنامجـي التوسـع فـي الإنتـاج وبرنامـج الزراعـة التعاقديـة لمحاصيـل الحبـوب والبقوليـات

الرباعي يحث على الاسـتفادة من حصاد مياه الأمطار وتنظيم الموارد من مخاطر الاسـتنزاف والتلوث للمياه

ALYEMEN ALZEIRAEIA

اليمن الزراعية

المركز الإعلامي لوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

تصدر عن المركز الإعلامي لوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

زراعيـة - تنمويـة - مجتمعية | السبت 12 ذو القعدة 1446هـ | 10 مايـو 2025م | العـدد 110 | أسبوعية | 12 صفحـة | www.agri-yemen.net

رئيس الجمعية اليمنية لحماية المستهلك الدكتور فضل منصور لـ "اليمن الزراعية":

- شاركنا في حملة مقاطعة المنتجات الأمريكية والإسرائيلية وقدمنا مبادرة لدعم المنتج اليمني كبديل
- القوانين الخاصة بحماية المستهلك تحتاج إلى تحديث وتطوير
- لا توجد معالجة لظاهرة الغش والتقليد وأحدث انتهاك للمستهلكين هو شحنات البترول المغشوش
- أدعو المستهلكين لمعرفة حقوقهم في الحصول على المعلومات عن المنتجات ومواصفاتها ومدة الضمان

وكيل وزارة الاقتصاد والصناعة والاستثمار محمد قطران لـ "اليمن الزراعية":

- منعنا دخول القمح والبقوليات الأمريكية وهناك جهود كبيرة لمنع استيراد البذور
- حصرنا السلع المشمولة بالمقاطعة ونتعامل بجدية مع أي منتجات لا تزال في السوق
- التقديرات تشير إلى وجود ما يزيد عن 13 ألف علامة تجارية أمريكية ونعمل على حصر شامل لها

أبرز المنتجات والبضائع الأمريكية الصنع والداعمة لإسرائيل

مقاطعة المنتجات الأمريكية والإسرائيلية

التـزام ثـوري يعـزز السـيادة الزراعيـة

مقاطعة المنتجات الأمريكية: ضرورة اقتصادية ووطنية وقومية ودينية

صفحة | 08

أهمية مقاطعة المنتجات الأمريكية ومنتجات الدول الداعمة للكيان

صفحة | 08

وكيـل وزارة الاقتصـاد والصناعـة والاسـتثمار محمـد قطـران

التقديـرات تشـير إلـى وجـود مـا يزيـد عـن 13 ألـف علامـة تجاريـة أمريكيـة ونعمـل علـى حصـر شـامل لهـا

صفحة | 05

التاجر الشاب حسن سمنان

أنموذج فريد للتاجر المبتدئ في تصدير المانجو

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 110 | السبت 12 ذو القعدة 1446هـ | 10 مايو 2025م

ناقش سير عمل لجنة الأسمدة والمخصبات

استعرض استكمال إعداد الأسس والمعايير والضوابط المنظمة لسياسة إدارة الأعلاف الحيوانية

الوزير الرباعي يحث على ضرورة التوسع في زراعة الحبوب والبقوليات

اليمن الزراعية_ صنعاء

عقد وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي اجتماعا، ضم أعضاء لجنة الأسمدة والمخصبات في الوزارة.

وناقش الاجتماع بحضور مدير الإدارة العامة للرقابة على جودة مستلزمات الإنتاج كمال شمسان، سير عمل اللجنة وأداء مهامها كأول لجنة للأسمدة والمخصبات تنشأ بالوزارة في إطار تصحيح السياسات وأساليب العمل في إدارة الأسمدة والمخصبات.

وأقر الاجتماع تشكيل فريق من الخبراء والأكاديميين لمراجعة الأسس والمعايير والضوابط لتصحيح سياسة إدارة الأسمدة والمخصبات التي تم إعدادها من المختصين بالوزارة.. مؤكدا أن ذلك يمثل ركيزة أساسية لتصحيح أساليب العمل وإزالة الإجراءات المعيقة وكذا حماية الموارد الأرضية كإحدى أهم المقومات الزراعية خصوصاً في ظل ما يتعرض له اليمن من حصار وعدوان.

وخلال الاجتماع أشاد الوزير الرباعي بمستوى الأداء الذي حققته اللجنة في إطار العمل المؤسسي بما يواكب متطلبات المرحلة ويسهم في التوسع الرأسي في الإنتاج وتعزيز الأمن الغذائي.

من جانب آخر ترأس وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، الدكتور رضوان الرباعي، الاجتماع الأول للجنة تسجيل وتنظيم الأعلاف، وذلك لمناقشة استكمال إعداد الأسس والمعايير والضوابط المنظمة لسياسة إدارة الأعلاف الحيوانية.

وخلال الاجتماع الذي حضره مدير عام الصحة الحيوانية الدكتور احمد القداري ومدير عام تنمية الثروة الحيوانية الدكتور عبدالعزيز الجنيد، تم استعراض قرار إنشاء اللجنة التي تم تشكيلها لأول مرة في الوزارة، والمهام المناطة بها، إلى جانب مناقشة سير عملها وتقييم أدائها خلال الفترة الماضية.

وقد أقرت خلال الاجتماع خطة عمل اللجنة، مع تكليف فريق من الخبراء والمختصين والأكاديميين باستكمال مراجعة مسودة الأسس والمعايير المقترحة، باعتبارها من اهم الاحتياجات والمدخلات الأساسية لتنمية الثروة الحيوانية في البلد.

وأكد الوزير الرباعي على أهمية انتظام اجتماعات اللجنة بشكل دوري ومنتظم، بما يضمن تحسين الخدمات المقدمة لمنتجي الأعلاف، وتعزيز الدعم الفني لهم في سبيل تطوير قطاع الأعلاف الحيوانية والنهوض بالإنتاج المحلي.

إلى ذلك، التقى وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي بصنعاء، فريق إعداد الأسس والمعايير والضوابط لبناء السياسات العامة لإدارة وتنمية الموارد المائية.

وفي اللقاء أكد وزير الزراعة، أهمية إشراك الخبراء والنخب والأكاديميين في إعداد الأسس والمعايير والضوابط لبناء وتصحيح السياسات العامة للإدارة المتكاملة للموارد المائية.

ولفت إلى أن هذا اللقاء يأتي في إطار جهود الوزارة في تنفيذ برنامج تصحيح السياسات الذي جاء استجابة لموجهات قائد الثورة وتوجيهات رئيس المجلس السياسي الاعلى في الاستفادة من حصاد مياه الأمطار وحماية وتنظيم الموارد والمقومات الأساسية للحياة من مخاطر الاستنزاف والتلوث للمياه.

وحث على تكثيف الجهود لتنفيذ برامج وتوجهات الوزارة لتصحيح سياسات وأساليب العمل في إدارة وتنمية الموارد المائية انطلاقا من التعليمات الالهية والحذر من التبذير في الماء كمورد وثروة للأمة.

مناقشة تطوير أداء الرقابة المصاحبة وتسهيل مهامها

كما كُرس اجتماع بصنعاء، برئاسة وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي، ضم فريق الرقابة المصاحبة بالوزارة التابع للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، لمناقشة تطوير أداء الرقابة المصاحبة وتسهيل مهامها.

وفي الاجتماع، استعرض وزير الزراعة، الإطار العام لبرنامج خطة الوزارة المتمثلة في تطوير البنية التنظيمية وتصحيح السياسات وأساليب العمل، لتعزيز التكامل الشعبي والرسمي.

وأشاد بالجهود التي بُذلت في تنفيذ تلك البرامج، معتبرًا الانطلاق من المشروع القرآني وموجهات القيادة، منهجية شاملة في أداء المهام والمسؤوليات وخارطة طريق لبناء حضارة إنسانية لخدمة البشرية.

وتطرق الوزير الرباعي، إلى أنشطة الوزارة وإنجازاتها فيما يتعلق بالبناء المؤسسي وتطوير البنية التنظيمية وأتمتة المعلومات والخدمات.. لافتًا إلى أن عدد الخدمات التي كانت تقدّمها الوزارة سابقًا لا يتجاوز 50 خدمة، وقد تم تحديثها وتوسيعها إلى 130 خدمة، وجاري استكمال تفعيل باقي الخدمات والتي تصل إلى 240 خدمة خلال المرحلة المقبلة.

فيما أشاد فريق الرقابة المصاحبة للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، بالتعاون من قيادة الوزارة لتسهيل مهامهم بما يحقق الارتقاء بأداء الوزارة والجهات التابعة لها.

مناقشة آليات التوسع في الإنتاج والزراعة التعاقدية

وعلى صعيد الأنشطة، ناقش اجتماع بصنعاء برئاسة وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، الدكتور رضوان الرباعي، آليات تنفيذ برنامجي التوسع في الإنتاج وبرنامج الزراعة التعاقدية لمحاصيل الحبوب والبقوليات.

واستعرض الاجتماع الذي حضره القائم بأعمال المدير التنفيذي للمؤسسة العامة لتنمية وإنتاج الحبوب صلاح المشرقي، ورئيس الاتحاد التعاوني الزراعي مبارك القيلي، آلية تنفيذ البرنامجين والأدوار التكاملية لكل الأطراف المعنية بالتنفيذ سواء المركزية أو المحلية والمجتمعية.

وخلال الاجتماع أكد وزير الزراعة ضرورة التنسيق بين مختلف الجهات لتنفيذ البرامج الزراعية والسمكية بكفاءة وفاعلية بهدف التوسع في الإنتاج وخفض فاتورة الاستيراد وصولا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي.

وأشار إلى ضرورة التوسع في زراعة الحبوب والبقوليات من أجل تأمين الغذاء بما يعزز من الصمود في مواجهة العدوان.

وحث على إعداد برنامج تدريبي لبناء قدرات فروع الوزارة بالمديريات والجمعيات التعاونية الزراعية، للتأكد من بيانات العاملين في الزراعة التعاقدية وتتبع المنتج من البذرة إلى السوق.

وأكد الدكتور الرباعي الحرص على التنظيم والإدارة المتكاملة لمنتجات الحبوب والبقوليات لتكامل الأدوار وتنظيم الجهود والاستفادة من الإمكانات المتاحة بما يحقق تحسين جودة الخدمات المقدمة للمزارعين.

ذمار تُدشّن مشروع زراعة 400 ألف شتلة سدر وكافور في إطار موسم التشجير الوطني

اليمن الزراعية_ ذمار

دشّن قطاع الزراعة، بالتنسيق مع السلطة المحلية بمحافظة ذمار وعدد من المشاتل الزراعية، الاسبوع الماضي مشروعًا واسعًا للتشجير ونشر الغطاء النباتي في مديريات المحافظة، يتضمن زراعة 400 ألف شتلة من أشجار السدر والكافور.

وفي التدشين أوضح الدكتور عادل عمر، مسؤوا قطاع الزراعة بالمحافظة مدير الوحدة التنفيذية لإدارة تمويلات المشاريع والمبادرات الزراعية، أن المشروع يهدف إلى تعزيز الغطاء النباتي والحد من التدهور البيئي، ضمن خطة وطنية شاملة تنفذها الجهات المعنية.

وأشار إلى أن 43 ألف شتلة من السدر ستُوزّع في مختلف قرى وعزل مديرية المنار، وفق آلية مدروسة تشرف عليها الجهات الزراعية في المديرية، بالتنسيق مع السلطة المحلية وجمعية المنار التعاونية الزراعية، مؤكدًا أن المشروع يأتي ترجمةً لمخرجات اجتماع رفيع المستوى ترأسه نائب رئيس الوزراء وضم وزراء الزراعة والثروة السمكية، والصحة والبيئة.

وأوضح أن وزارة الزراعة، وبدعم من المشاتل المحلية، كانت قد استكملت استعداداتها لتنفيذ المشروع منذ أشهر، عبر إنتاج كميات كبيرة من الشتلات ذات الأهمية البيئية والاقتصادية، وعلى رأسها السدر لما له من دور في دعم تربية النحل والصناعات الدوائية.

وأضاف أن من بين الشتلات التي ستُزرع، 300 ألف شتلة فاكهة تم إنتاجها في مشتل هران التابع لصندوق النظافة والتحسين، و100 ألف شتلة من المشتل المركزي في رصابة، و80 ألف شتلة من مشتل البن في مدينة الشرق.

من جانبه، أكد مدير عام مديرية المنار، محمد جعران، وأمين عام المجلس المحلي ورئيس جمعية المنار التعاونية، حمود سباع، استعداد السلطة المحلية لتنفيذ المشروع بحسب الخطط المحددة، مشيرين إلى أن المديرية تُعد من المناطق الزراعية الخصبة المناسبة لزراعة مختلف الأشجار.

كما حثّا المواطنين على التفاعل مع الحملة والحفاظ على الأشجار المزروعة عبر منع الرعي العشوائي، في إطار خطة تشمل حجرًا مؤقتًا لضمان نمو الشتلات.

إلى ذلك، اطلع الدكتور عادل عمر على عملية تجهيز شتلات السدر والكافور في مشتل الفصول الأربعة بمدينة ذمار، حيث ثمَّن مبادرة ملاك المشاتل الزراعية في إنتاج الشتلات المطلوبة، ودورهم في تعزيز الوعي بأساليب الزراعة الحديثة.

من جه اخرى اوضحا مدير مشتل الفصول الأربعة ورئيس جمعية مخلاف منقذة التعاونية الزراعية، أن المشتل يعمل وفق تقانات حديثة لإنتاج شتلات عالية الجودة، ضمن مبادرة تهدف إلى التوسع بالتشجير وتحقيق أثر اقتصادي وبيئي مستدام.

وزارة الزراعة تُدين استهداف مرتزقة العدوان مزرعة وثروة حيوانية في الجراحي بالحديدة

وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

اليمن الزراعية_ صنعاء

أدانت وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، بشدة، جريمة قصف مرتزقة العدوان الأمريكي، السعودي لمزرعة أحد المواطنين في مديرية الجراحي بمحافظة الحديدة، ما أسفر عن استشهاد امرأة وطفلها، ونفوق عدد من رؤوس المواشي.

واعتبرت وزارة الزراعة في بيان لها، تلقته وكالة الأنباء اليمنية استهداف المرتزقة للثروة الحيوانية والمنشآت الزراعية، اعتداءً صارخًا على سبل عيش المواطنين ومقومات الأمن الغذائي في المناطق الريفية، ويعكس في ذات الوقت إصرار العدوان ومرتزقته على تدمير البنية الاقتصادية والزراعية للشعب اليمني.

وأوضحت، أن المزرعة التي تم قصفها، تمثل مصدر دخل أساسي لأسرة ريفية تعتمد على تربية المواشي، ما يجعل هذه الجريمة مضاعفة من حيث الأثر الإنساني والمعيشي.

وحمّلت وزارة الزراعة، المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية مسؤولية صمتها المريب تجاه تلك الجرائم المستمرة، داعية إلى تحرك عاجل لإدانة هذه الانتهاكات ومحاسبة مرتكبيها، والعمل على حماية المدنيين وممتلكاتهم في المناطق الزراعية.

تدشين مبادرة "بيع الدواجن بالميزان" وتوزيع 2000 ميزان إلكتروني في أمانة العاصمة

اليمن الزراعية_ صنعاء

دشّنت وزارة الاقتصاد والصناعة والاستثمار والغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة وقطاع الدواجن، بالتعاون مع وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، مبادرة "بيع الدواجن بالميزان"، من خلال توزيع 2000 ميزان إلكتروني على منافذ بيع الدواجن في أمانة العاصمة.

وتهدف المبادرة إلى ضبط أسعار الدواجن، والحد من التلاعب، وضمان البيع وفق الوزن الحقيقي، بما يعزز مبدأ العدالة والشفافية في التسعير، في إطار شراكة فاعلة بين القطاعين العام والخاص.

نائب وزير الاقتصاد و الصناعة والاستثمار الأستاذ أحمد الشوتري، ونائب رئيس الغرفة التجارية الصناعية بالأمانة ونائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية الأستاذ محمد صلاح، ورئيس القطاعات بالغرفة الأستاذ قيس الكميم، ورئيس قطاع الدواجن الأستاذ محمد عبدالكريم البروي ورئيس اللجنة المكلفة من وزير الزراعة في التدشين المهندس عبد العزيز الجنيد أكد نائب الوزير الشوتري إلى أهمية تنظيم الأسواق وضمان حقوق المستهلك، مشيدًا بالمبادرة التي وصفها بالنموذج الناجح للتعاون بين الدولة والقطاع الخاص لتحقيق المصلحة العامة.

من جهته، أوضح الأستاذ محمد عبدالكريم البروي أن المبادرة جاءت استجابة لمطالب السوق والمواطنين، وتسهم في بناء علاقة ثقة بين المستهلك والتاجر، مثمنًا جهود منتجي وموردي الدواجن في تمويل تجهيز وتوزيع الموازين.

كما أشار المهندس عبد العزيز الجنيد إلى أهمية هذه الخطوة كمرحلة أولى في تنفيذ الآلية، مشيرا إلى أن المرحلة التالية ستشمل توزيع الموازين على المسالخ اليدوية والأسواق المركزية، تمهيدا للبدء الفعلي ببيع الدجاج الحي والمذبوح بالوزن وفقًا لما ورد في الآلية المعتمدة.

كما شدّد الحضور على ضرورة تعميم التجربة في مختلف المنافذ وتكثيف حملات التوعية المجتمعية بآليات البيع بالميزان، لما لها من أثر في تحسين بيئة السوق وضمان استقرار الأسعار.

وتُعد هذه المبادرة من أبرز النماذج التي تعكس نجاح الشراكة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، ومن المتوقع أن تُحدث تحول نوعي في سوق بيع الدواجن وتعزز ثقة المستهلكين بالمنتج المحلي.

تدشين الأنشطة الزراعية في المدارس الصيفية بمديرية الطويلة بمحافظة المحويت

اليمن الزراعية_ المحويت:

دشّن قطاع الزراعة في مديرية الطويلة بمحافظة المحويت، برنامج الأنشطة الزراعية في المدارس الصيفية، وذلك بالتعاون مع مكتب الزراعة بالمحافظة، والسلطة المحلية بالمديرية، وبمشاركة جمعية الطويلة التعاونية الزراعية متعددة الأغراض.

وجرى التدشين في مدرسة الفلاح، حيث أكد مدير عام المديرية أن تنفيذ هذه الأنشطة يأتي استجابة لتوجيهات قائد الثورة، والمجلس السياسي الأعلى، وحكومة البناء والتغيير، في إطار التوجه الوطني للنهوض بالقطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي.

وأوضح أن الهدف من البرنامج هو غرس ثقافة الزراعة في أوساط النشء والشباب، وتعزيز الوعي البيئي، وتشجيعهم على التشجير، والتعريف بفوائد النباتات، والحد من التصحر، إلى جانب تحسين الأوضاع المعيشية ودعم الاقتصاد الوطني.

من جهته، أفاد مدير فرع الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية بالمديرية، المهندس محمد العلوي، أن الأنشطة ستنفذ في كافة المراكز الصيفية ضمن خطة شاملة تستهدف تشجير ساحات وأفنية المدارس والمراكز الصيفية، وخاصة بأشجار البن والفواكه ذات الجودة العالية، وذلك تنفيذاً لتوجيهات وزير الزراعة ومحافظ المحافظة.

وأكد المتحدثون أهمية هذه الأنشطة في إكساب الطلاب المهارات الزراعية اللازمة، وتعزيز ثقافة التشجير لديهم كممارسة مجتمعية هادفة، تسهم في ترسيخ الهوية الزراعية الوطنية، وتعزيز الصمود والسيادة.

من جانبه، أشاد الدكتور عبدالرزاق الويسي، رئيس جمعية الطويلة التعاونية، بجهود القطاع الزراعي في توفير الشتلات المتنوعة، وتنظيم الأنشطة الزراعية التي تهدف لغرس حب الزراعة والتشجير في نفوس الأجيال القادمة.

حضر فعالية التدشين مدير مدرسة الفلاح وعدد من الكوادر التربوية.

اجتماع برئاسة المداني لمناقشة الأنشطة المنفذة ضمن موسم التشجير

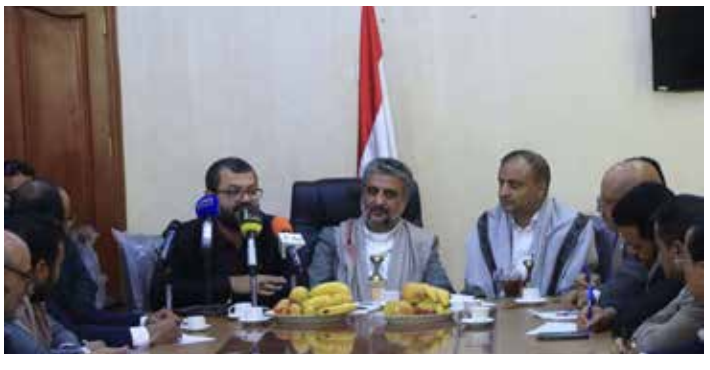

اليمن الزراعية – صنعاء

ناقش اجتماع بصنعاء، برئاسة نائب رئيس الوزراء - وزير الإدارة والتنمية المحلية والريفية محمد المداني، الأنشطة المنفذة ضمن موسم التشجير وخطط تعزيز الغطاء النباتي في مختلف المحافظات.

وفي الاجتماع الذي ضم وزيري الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي، والصحة والبيئة الدكتور علي شيبان، ورئيس الاتحاد التعاوني الزراعي مبارك القيلي ، أكد نائب رئيس الوزراء أن الحكومة تعمل عبر اللجنة الوطنية للتمكين الاقتصادي على مسارات متوازية لإيجاد بدائل مستدامة لمن يعتمدون على قطع الأشجار كمصدر دخل.

وأشار إلى أن حماية البيئة مسؤولية وطنية ومجتمعية تتطلب تكامل الجهود.. وحث على توفير بذور أشجار السلام والسدر وتوسيع إنتاج الشتلات بما يسهم في بناء بيئة مستدامة تخدم الأجيال القادمة.

ونوه المداني بدور الإعلام والخطباء والوجهاء في التوعية البيئية.

فيما أعلن وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية عن تدشين مشروع وطني لزراعة مليون شتلة خلال الموسم الزراعي الحالي.. مؤكدًا أن الوزارة بدأت فعليًا بتنفيذ المشروع منذ مارس الماضي إلى جانب زراعة 100 ألف شتلة سدر في كل من تهامة وصعدة.ومحافظة صنعاء

وأوضح الرباعي أن الوزارة أنشأت مشاتل جديدة في محافظات كانت تفتقر إليها، خاصة الجوف، لتعزيز البنية التحتية للقطاع الزراعي.. مؤكدا أن برامج التوعية الزراعية تشمل أيضًا المراكز الصيفية، في إطار بناء جيل يمتلك وعياً زراعياً.

بدوره، أشار وزير الصحة والبيئة، إلى أن تدهور الغطاء النباتي ينعكس على الصحة العامة والوضع البيئي ما يتطلب تكاتف الجهود وإيجاد معالجات وبدائل لمنع الاحتطاب الجائر وتعزيز الوعي البيئي بمخاطره وأضراره.

وأكد الدكتور شيبان على ضرورة التنسيق بين مختلف الجهات المعنية لتوفير بيئة صحية وآمنة.. داعيًا جميع أفراد المجتمع إلى تحمل مسؤولياتهم الوطنية في الحفاظ على الموارد البيئية وحمايتها.

فيما أكد رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي، التزام الاتحاد بتنفيذ توجيهات وزارة الزراعة وشركاء التنمية.. لافتا إلى أهمية تنفيذ حملات التشجير عبر الجمعيات التعاونية الزراعية لضمان الوصول المباشر إلى المزارعين وتحقيق الأثر الفعلي على الأرض.

حضر الاجتماع وكيل وزارة الإدارة والتنمية المحلية والريفية عمار الهارب، ومسؤول قطاع الخدمات الزراعية ضيف الله شملان،ورئيس الهيئة العامة لحماية البيئة عبدالملك الغزالي وأمين عام الاتحاد التعاوني الزراعي محمد القحوم وعدد من المسئولين.

مركز بحوث الموارد الطبيعية يستقبل طلاب كلية الزراعة في برنامج تدريبي صيفي

اليمن الزراعية – صنعاء

في إطار الخدمات التي يقدمها المركز الوطني لبحوث الموارد الطبيعية المتجددة للمجتمع في مجالي التدريب والتوعية، استقبل المركز السبت الماضي مجموعة من طلاب كلية الزراعة – المستوى الرابع، ضمن برنامج التدريب الصيفي للعام الجاري.

وكان في استقبال الطلاب مدير عام المركز الدكتور أمين يحيى راجح، والمدير الفني الدكتور فؤاد القدسي، حيث رحّبا بالطلاب وقدموا لهم نبذة تعريفية عن المركز وأنشطته المتنوعة، والتي تشمل تنفيذ الدراسات والبحوث والاستشارات والمسوحات الميدانية المتعلقة بالموارد الطبيعية على مستوى الوطن.

عقب ذلك، توجه الطلاب إلى قسم المختبرات، حيث تلقوا تدريبًا عمليًا في اليوم الأول من البرنامج على طرق تحليل التربة والمياه والأعلاف والأسمدة. وقدّم رئيس قسم المختبرات المهندس ثابت العبسي شرح تفصيلي حول خطوات التحاليل الفيزيائية والكيميائية للعينات الواردة إلى المختبر.

ومن المقرر أن يستمر البرنامج التدريبي لمدة ثلاثة أيام، يكتسب خلالها الطلاب مهارات تطبيقية ومعارف علمية متخصصة تعزز من قدراتهم الأكاديمية والمهنية.

وقد عبّر الطلاب في ختام يومهم الأول عن ارتياحهم لما تلقوه من معلومات ومهارات، مشيدين بالجهود التي تبذلها إدارة المركز والكادر البحثي، ومؤكدين استفادتهم الكبيرة من هذا التدريب النوعي.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 110 | السبت 12 ذو القعدة 1446هـ | 10 مايو 2025م

مقاطعة البذور واللقاحات البيطرية الأمريكية

التـزام ثـوري يعزز السـيادة الزراعية

اليمن الزراعية | - محمد حاتم

الهارب: المقاطعة قرار سيادي استراتيجي يعمل على تحصين الاقتصاد اليمني، وتوجيه البوصلة نحو الاعتماد على الذات

القداري: عدد الشركات الأمريكية التي كانت تستورد لقاحات وأدوية واضافات علفية لا تتجاوز سبع شركات وتمثل 15%، وتم ايقافها نهائياً

شمسان: عدد الشركات الأمريكية التي كانت اليمن تستورد منها بذور تبلغ نحو ستين شركة وتم إيقاف تصاريح الاستيراد منها نهائياً مع ايجاد بدائل من دول أخرى

في خطوة تُجسّد الوعي الثوري والانتماء الوطني الأصيل، تمضي الجهات المختصة في القطاع الزراعي اليمني قُدمًا نحو تنفيذ توجيهات قائد الثورة السيد عبدالملك بدر الدين الحوثي، والمستمدة من المسار الثوري الرائد الذي أسسه الشهيد القائد السيد حسين بدر الدين الحوثي، بتفعيل سلاح المقاطعة كسلوك حضاري وموقف مبدئي في مواجهة الهيمنة الأمريكية والصهيونية.

وتؤكد هذه التوجهات أن المقاطعة ليست مجرد رد فعل طارئ، بل تمثل استراتيجية وطنية طويلة المدى، تعزز القرار السيادي المستقل، وتؤسس لاقتصاد منتج قادر على تحقيق الاكتفاء الذاتي وضمان الأمن الغذائي والدوائي للشعب اليمني.

وفي ظل استمرار العدوان والحصار المفروض على اليمن، وانطلاقًا من الموقف الثابت في التضامن مع القضية الفلسطينية، جاءت هذه الإجراءات لتؤكد أن المقاطعة تمثل ركيزة من ركائز النضال الوطني والاقتصادي، ورسالة عملية في رفض التبعية ورفض التعامل مع شركات تُسهم في تمويل الكيان الصهيوني المعتدي.

وفي هذا السياق، يوضح مدير عام الإدارة العامة للرقابة على جودة مستلزمات الإنتاج بوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية المهندس كمال شمسان أن إدارته قد شرعت في تنفيذ سلسلة من الإجراءات الحازمة والفاعلة تنفيذًا لقرارات القيادة الثورية والسياسية، وكذلك قرارات مجلس الوزراء ولجنة المقاطعة العليا، والتي تقضي بوقف استيراد المنتجات الأمريكية والإسرائيلية، خصوصًا تلك المتعلقة بالقطاع الزراعي.

ويبين شمسان أن عدد الشركات الأمريكية التي كان اليمن يستورد منها البذور في السابق بلغ نحو ستين شركة، وكانت هذه الشركات توفر ما يقارب 800 صنف من بذور الخضروات المتنوعة، مشيراً إلى وجود أربع شركات أمريكية كانت تُورّد إلى اليمن أنواعًا مختلفة من الأسمدة، تصل إلى حوالي عشرة أصناف، وقد تم إيقاف جميع تصاريح الاستيراد الخاصة بهذه الشركات بشكل نهائي، مع منع تسجيل أية شركة أمريكية جديدة.

ويؤكد أن ما يظهر أحيانًا من بذور أمريكية في السوق المحلي يعود إما لكميات تم إدخالها إلى البلاد قبل صدور قرار المقاطعة، أو نتيجة للتهريب غير المشروع، مشددًا على أن الجهات المعنية تعمل على مراقبة السوق وضبط هذه المنتجات المخالفة.

وحول بدائل هذه المنتجات، يوضح شمسان أن الهيئة المختصة سهّلت إجراءات تسجيل واستيراد البذور من دول صديقة لا تخضع للمقاطعة، مثل الصين، مصر، الأردن، الهند، وعدد من الدول الأوروبية، بهدف سد الفجوة في الكميات المطلوبة لتغطية احتياجات السوق المحلي.

وفيما يخص مشروع الاكتفاء الذاتي، يشير شمسان إلى أن المسار لا يزال طويلاً، خاصة فيما يتعلق بالبذور الهجينة التي يحتكر إنتاجها عدد محدود من الشركات العالمية، داعياً إلى تضافر الجهود بين القطاعين العام والخاص، وتقديم الدعم المالي والفني للمؤسسات البحثية والإنتاجية الوطنية، بما يسهم في تعزيز الإنتاج المحلي للبذور، وتحقيق السيادة الزراعية والاكتفاء الذاتي في هذا المجال الحساس.

خيارات بديلة متاحة

وفي الشق البيطري، يؤكد مدير عام الصحة الحيوانية والحجر البيطري الدكتور أحمد القداري أن الشركات الأمريكية التي كان اليمن يستورد منها الأدوية واللقاحات البيطرية والإضافات العلفية لا تتجاوز سبع شركات، وكان حجم استيرادها لا يمثل أكثر من 15% من إجمالي ما يُستورد في هذا القطاع.

ويوضح أن الإدارة قد شرعت منذ فترة في تنفيذ سياسة مقاطعة هذه الشركات، حيث تم إيقاف منح تصاريح استيراد اللقاحات أو الأدوية أو الإضافات العلفية الأمريكية بشكل نهائي، وهذا التوجه لا يزال قائمًا وساري المفعول، ولا يتم التعامل مع أي من هذه الشركات حاليًا.

وعن البدائل، يبين أن هناك خيارات واسعة للاستيراد من دول أخرى غير خاضعة للمقاطعة، بما يضمن تلبية الاحتياج دون المساس بجودة المنتجات، أما على مستوى الإمكانيات المحلية، فقد أشار إلى أن هناك تحديات كبيرة، لا سيما فيما يخص إنتاج اللقاحات النوعية التي تتطلب تجهيزات عالية وتقنيات متقدِّمة، لافتاً إلى أنه في المقابل، توجد عدة معامل ومصانع محلية تقوم بإنتاج بعض أنواع الأدوية البيطرية، وهناك خطط مستقبلية لإنشاء مصانع حديثة بدعم من مستثمرين وطنيين، مؤكداً أن الإدارة قد أعدت اشتراطات ومعايير فنية دقيقة لمنح التراخيص لإنشاء تلك المصانع، بهدف تنظيم الإنتاج وضمان جودته، والمساهمة في تقليص الاعتماد على الاستيراد.

وفيما يتعلق بالمخزون المتبقي في الأسواق من المنتجات الأمريكية، يشير إلى أن الكميات، إن وجدت، فهي محدودة للغاية، وأن المهلة التي منحت للمستوردين لتصريفها – وهي ثلاثة أشهر – كافية تمامًا للتخلص منها، على أن تبدأ بعد ذلك مرحلة المتابعة الميدانية والمصادرة لأي كميات مخالفة.

ويشدد على التزام إدارته الكامل بتنفيذ توجيهات القيادة الثورية، معتبرًا أن سلاح المقاطعة هو من أنجع وأقوى الأسلحة الاقتصادية التي يمكن أن توظف في وجه العدو، ليس فقط لأبعاده السياسية، بل أيضًا لما له من دور محوري في تعزيز توجه اليمن نحو الاكتفاء الذاتي.

المقاطعة: توجه استراتيجي عميق

وفي الإطار ذاته، يقول نائب مدير عام التسويق والتجارة الزراعية الأستاذ علي هارب، إن قرار المقاطعة يمثل توجهًا استراتيجيًا عميقًا ذا أبعاد اقتصادية وسياسية، موضحًا أن هذا القرار يوجّه ضربة اقتصادية مباشرة للشركات الأمريكية والإسرائيلية الداعمة للاحتلال، ويبعث برسالة واضحة بأن الشعوب الحرة ترفض التعامل مع من يعتدي على حقوق الأمة ويشارك في سفك دماء الأبرياء في فلسطين واليمن.

ويشير إلى أن وزارة الزراعة تتحرك في مسارين متوازيين، أولهما تعزيز الإنتاج المحلي عبر دعم المشاريع الزراعية الوطنية، وثانيهما تنسيق الجهود مع المستوردين والتجار للبحث عن بدائل من دول صديقة لا تدعم الكيان الصهيوني، بما يضمن استمرار توفر المنتجات في السوق اليمني دون حدوث أي إرباك أو فجوة.

ويرى أن أهمية إعداد قائمة دقيقة بالمنتجات والعلامات التجارية التي يشملها قرار المقاطعة، والعمل على توفير بدائل محلية أو أجنبية ذات جودة منافسة، بما يضمن المحافظة على معايير الجودة والاستمرارية.

ويدعو إلى تشجيع البحث العلمي المحلي لتطوير أصناف زراعية قادرة على سد الفجوة، ودعم الشركات والمشاريع الناشئة التي تسهم في تقديم حلول وبدائل وطنية، مشيرًا إلى وجود تفاعل متزايد من القطاع الخاص مع هذا التوجه، خاصة بعد الخطابات التوعوية المباشرة من السيد القائد، والتي عمّقت الوعي الشعبي والتجاري بأهمية خيار المقاطعة وجدواه.

وعن الإجراءات التنفيذية التي يتم اتخاذها، يوضح الأستاذ علي هارب أنها شملت ما يلي:

1 -وقف منح تصاريح استيراد أي منتج أمريكي أو إسرائيلي بصورة نهائية.

2 - إصدار تعميم رسمي يلزم كافة المؤسسات والشركات بوقف التعامل مع المنتجات الخاضعة للمقاطعة.

3 -منح المستوردين مهلة مدتها ثلاثة أشهر لتصريف المخزون القائم، يتبعها تنفيذ حملات رقابية ميدانية لمصادرة أي كميات مخالفة.

4 - تقديم تسهيلات تسويقية وتخفيضات سعرية لدعم المنتجات المحلية والبدائل المستوردة من دول صديقة.

5 -إطلاق حملات إعلامية وتوعوية لتعريف المجتمع بقرار المقاطعة وقائمة المنتجات المستهدفة.

6 -تعزيز الرقابة على المنافذ الجمركية لضمان عدم دخول أي منتجات مخالفة للقرار.

7 -تقديم حوافز مادية وتشجيعية للشركات والمؤسسات التي تلتزم بسياسة المقاطعة.

8 - إشراك القطاع الخاص في المبادرات الوطنية الرامية إلى توفير البدائل الآمنة والمستقلة.

9 -إعداد تقارير دورية لرصد مدى الالتزام وتوثيق التقدم المحرز في تنفيذ القرار.

ويؤكد الهارب على أن قرار المقاطعة لم يأتِ فقط كتعبير عن التضامن مع الشعب الفلسطينيِ، بل هو قرار سيادي استراتيجي يعمل على تحصين الاقتصاد اليمني، وتوجيه البوصلة نحو الاعتماد على الذات، وبناء اقتصاد وطني مستقل لا يخضع لابتزاز الشركات الداعمة للعدو، ولا لهيمنة قوى الاستكبار العالمي.

مقاطعة المنتجات الأمريكية والإسرائيلية

ما الذي تحقق وما البديل؟

اليمن الزراعية | أيمن قائد

يتزايد الوعي الشعبي من يوم إلى آخر بأهمية مقاطعة البضائع الأمريكية والإسرائيلية، بالتوازي مع توجيه القيادة السياسية لحكومة التغيير والبناء بالعمل على تنفيذ قرار منع دخول البضائع الأمريكية واتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه من يخالف هذا القرار؛ حيث تضمنت القوائم عشرات المنتجات المتنوعة بين غذائية، وتجميلية، وإلكترونيات وسيارات ومعدات ثقيلة وغيرها.

وكيل وزارة الاقتصاد والصناعة والاستثمار محمد قطران

التقديرات تشير إلى وجود ما يزيد عن 13 ألف علامة تجارية أمريكية ونعمل على حصر شامل لها

الوزارة منعت خلال الفترة الماضية دخول القمح والبقوليات الأمريكية وهناك جهود كبيرة لمنع استيراد البذور

نتعامل بجدية مع أي منتجات مشمولة بالمقاطعة لا تزال في الأسواق وننسق مع كبار التجار لسحبها من السوق أو إتلافها

حصرنا السلع المشمولة بالمقاطعة وألزمنا المحلات التجارية بوضع ملصقات توعوية تسهل على المستهلك التعرف عليها

وبناء على ذلك، أقرت الحكومة رسمياً الأسبوع الفائت حظر دخول وتداول منتجات الشركات الأمريكية، وشطب الوكالات والعلامات التجارية للشركات الأمريكية والشركات الداعمة للكيان الصهيوني.

وشملت قرارات الحظر عشرات الوكالات والعلامات التجارية في مجالات الأغذية والمشروبات والمعدات والسيارات وأدوات التجميل والمطهرات الخاصة بالشركات التي وصفها القرار بـ "الشريكة في المجازر الدموية بحق الأطفال والنساء والأبرياء في قطاع غزة".

وتتعزز القناعة لدى الكثير من أبناء الشعب اليمني بعدم شراء المنتجات الأمريكية والإسرائيلية، لا سيما بعد جرائم حرب الإبادة التي يرتكبها العدو في قطاع غزة وتجويع وتعطيش سكانها، بدعم ومساندة أمريكية واضحة، معتبرين أن المقاطعة هي أقل واجب لمواجهة العدو، والذي يفترض أن تتحرك الأمة كلها لقتاله بالسلاح وبكل الأساليب الممكنة، وهذا ما يؤكده ياسر الحسني وهو محاسب في أحد المولات التجارية بصنعاء.

ويقول الحسني:" منذ الإعلان الرسمي للمقاطعة وحتى اليوم تراجع إقبال المستهلكين على شراء المنتجات المستوردة من أوروبا وأمريكا، وهي خطوة لم تحدث من ذي قبل، معتبراً أن المقاطعة في السابق كانت اختيارية وكلاً بحسب ضميره الإنساني، ولكنها الآن أصبحت إلزامية بشكل رسمي وهو القرار الصحيح والمناسب.

ويتفق التاجر مازن القواس مع ما يطرح الحسني، مشدداً على أهمية الوعي بدور المقاطعة الاقتصادية لمنتجات العدو الأمريكي والإسرائيلي، وبأن من لا يقاطع فعليه مراجعة حسابه أمام الله؛ لأنه مشارك أساسي في جرائم الإبادة بحق أطفال ونساء غزة".

ويقول القواس: "بتوفيق الله لن يتم تداول أو بيع أي منتج من المنتجات المقاطعة"، منوهاً إلى أن التحديات في هذا الجانب كثيرة، ومنها عدم توفر البدائل، حيث تعاني اليمن من نقص في بعض السلع الأساسية، مما يجعل من الصعب على المستهلكين استبدال المنتجات الأمريكية بالبدائل المحلية، وتحتاج الجهات ذات العلاقة إلى دعم الحكومة لتعزيز القدرة الإنتاجية وتوفير خيارات متنوعة.

وهنا يأمل المواطن حسان الصبري تطبيق قرار الرئيس المشاط بكل ما ورد ومقاطعة كل من لا يريد مقاطعة منتجات الأعداء، بل ومحاسبتهم"، مع الحرص على إيجاد البدائل للمنتجات التي شملها القرار.

خطوات رسمية جادة نحو المقاطعة

ولتطبيق هذا القرار على أرض الواقع، يقول وكيل وزارة الاقتصاد والصناعة والاستثمار لقطاع التجارة الداخلية محمد قطران إن الوزارة شرعت في تنفيذ عدد من الإجراءات التنفيذية، من بينها حصر السلع والمنتجات المشمولة بالمقاطعة، ليس فقط في القطاع الغذائي، بل أيضًا في القطاعات الصناعية والدوائية والزراعية، وقطع الغيار والمعدات والمستلزمات المختلفة.

ويشير إلى أن الوزارة قامت بتحليل العلامات التجارية المسجلة منذ عام 2002، ومعرفة حجم وارداتها من إجمالي فاتورة الاستيراد، بالإضافة إلى انها جهزت على ضوء تلك البيانات برنامج عمل مع كبار المستوردين لبحث البدائل وتوجيههم نحو استيراد منتجات بديلة غير مشمولة بالمقاطعة.

ويضيف أن الوزارة عقدت اجتماعين مع ممثلي قطاع الأدوية وقطع الغيار لبحث البدائل المتاحة، مع العمل على إعداد تطبيق رقمي يتضمن قائمة محدثة بالمنتجات والعلامات الأمريكية والإسرائيلية، بهدف التوعية ومنع دخول منتجات مموهة بعلامات بديلة.

ويؤكد أن قرار المقاطعة السابق أسهم في اختفاء نحو 60 إلى 70% من المنتجات المشمولة من السوق اليمنية، غير أن بعض التجاوزات وعمليات التهريب أو تغيير بلد المنشأ تسببت في عودة بعض هذه المنتجات، ما دفع الوزارة للتشديد في الرقابة الجمركية واتخاذ إجراءات صارمة بحق المخالفين، لافتاً إلى أن الوزارة ألزمت المحلات التجارية الكبرى بوضع ملصقات توعوية تسهل على المستهلك التعرف على المنتجات المشمولة بالمقاطعة، مشيرًا إلى أن بعض القطاعات، مثل منتجات الألبان، شهدت انخفاضًا بنسبة 90% في المنتجات الأجنبية، مقابل صعود بدائل محلية واعدة وايجاد بدائل من دول اخرى.

وبين قطران أن هناك مبادرات محلية لإنتاج المطهرات والمنظفات والمخبوزات والحلويات والمعجنات، لكنها بحاجة إلى دعم لتسجيل العلامات التجارية والتأهيل الفني، وهو ما تعمل عليه الوزارة بالتعاون مع هيئة المواصفات والمقاييس.

وفيما يتعلق بنسب الإحلال المحلي، أوضح قطران أن نحو 30 إلى 40% من المنتجات المستبدلة أصبحت محلية، موضحاً أن الوزارة تتعامل بجدية مع أي منتجات مشمولة لا تزال في الأسواق، بالتنسيق مع كبار التجار لسحبها من السوق أو إتلافها، تنفيذًا لتوجيهات القيادة، خاصة تلك التي تدخل عبر المنافذ الجمركية.

وفي تقييمه لحملة المقاطعة السابقة، يشير قطران إلى أن قوتها استندت إلى وعي المجتمع واستجابته لتوجيهات السيد القائد، مشددًا على أن القرار الحالي يشمل جميع المنتجات التي تحمل أية إشارة أو رمز يدل على انتمائها للولايات المتحدة الأمريكية، سواء كانت مسجلة لدى الوزارة أم لا.

ويضيف أن الوزارة منعت خلال الفترة الماضية دخول القمح والبقوليات الأمريكية، حيث كانت الكميات المستوردة من القمح الامريكي قبل قرار المقاطعة عام 2022- 2023 ما بين 500 ألف إلى 700ألف طن، وحالياً لا تتجاوز 130 ألف طن، وسيتم منعها نهائياً، كما تم منع دخول البقوليات الأمريكية.

وفيما يخص البذور، يوضح قطران أن هناك جهوداً كبيرة لمنع استيراد البذور، وإحلال العديد من الأصناف، خصوصًا في المحاصيل النقدية، ما يشير إلى فعالية الخطط البديلة، مستدركاً بقوله: "صحيح أن هذه البدائل تحتاج إلى تجريب ميداني للتأكد من ملاءمتها للتربة والبيئة المحلية، إلا أن التوجه الجاد نحو إحلالها يمثل إنجازًا استراتيجيًا".

ويرى قطران أن قطاع الأنظمة الإلكترونية، واحد من أكثر المجالات تعقيداً من حيث الهيمنة، والاحتكار، خصوصاً في سيطرة عدد محدود من الوكالات على عمليات التوريد للجهات الحكومية، مشيراً إلى أنهم خاطبوا الوزارات للبحث عن بدائل رغم بطء الإحلال، في محاولة لتقليص الاعتماد على الوكالات المسيطرة على السوق الحكومي.

واختتم قطران تصريحه بالتأكيد على أن الوزارة تعمل على حصر شامل للمنتجات والعلامات والوكالات التجارية، حيث تشير التقديرات إلى وجود ما يزيد عن 13 ألف علامة تجارية أمريكية، بينها أكثر من 4 آلاف وكالة، ونحو 10 آلاف منتج، معظمها غير أساسي أو موسمي.

البدائل موجودة:

من جانبه، يقول مدير الغرفة التجارية والصناعية بالأمانة عادل الخولاني إن قرار المقاطعة أصبح ضرورة ملحة في ظل الاعتداءات التي تتعرض لها فلسطين وغزة واليمن، مؤكداً أنه من الضروري أن يتكاتف الجميع لمواجهة هذه الكارثة، مشيراً إلى أن القطاع التجاري في اليمن أظهر وعيًا كبيرًا، حيث كان من أوائل المبادرين لمقاطعة هذه البضائع.

ويضيف: "الحمد لله، لدينا بدائل للعديد من الأصناف التجارية التي كانت تُغرق أسواقنا، وارتفعت نسبة وعي المجتمع ككل، بما في ذلك التجار والمستوردين، مما أدى إلى توقفهم عن التعامل مع الموردين من أمريكا وإسرائيل، معتبراً هذا التحول يعكس الحس الوطني العالي للشعب اليمني".

ويؤكد أن القطاع المستورد في اليمن جاهز لفتح خطوط إنتاج محلية لتلبية الاحتياجات من المواد الغذائية وغيرها؛ إلا أن هذا يتطلب بعض التنسيقات مع الوكالات والمصانع الأم.

ويواصل: "نخطط للتوجه نحو الإنتاج المحلي بشكل تدريجي، وبدأنا بالتعاون مع معالي وزير الاقتصاد والصناعة والاستثمار لوضع خطة لتوطين المنتجات المحلية على مراحل، ونهدف إلى تقليل الاعتماد على الاستيراد حتى نحقق اكتفاء ذاتي عبر فتح خطوط إنتاج محلية أو إنشاء فروع للمصانع الكبرى داخل اليمن".

ويضيف أن بعض المنتجات قد تصل نسبة التوطين فيها إلى 100%، بينما الأخرى قد تصل إلى 50% أو 70%، مؤكداً أن الأعمال تسير بخطى حثيثة، وأن التنسيق مع وزارة الصناعة ودعم الدولة يسهمان في تحقيق هذا الهدف.

ويأمل الخولاني في أن تتكلل هذه الجهود بالنجاح، داعياً الجميع إلى التكاتف والعمل نحو تحقيق السيادة الاقتصادية وتجاوز التحديات الراهنة، موضحاً أن نجاح قرار المقاطعة وتأثيره على حياة المواطنين والاقتصاد المحلي في اليمن متوقف على مدى مستوى الوعي لدى المواطنين والمسؤولين بأهمية المقاطعة ودورها وإسهامها على كافة الأصعدة.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 110 | السبت 12 ذو القعدة 1446هـ | 10 مايو 2025م

رئيس الجمعية اليمنية لحماية المستهلك الدكتور فضل منصور لـ "اليمن الزراعية":

شاركنا في حملة مقاطعة المنتجات الأمريكية والإسرائيلية وقدمنا مبادرة لدعم المنتج اليمني وتطويره كبديل عن السلع المقاطعة

أوضح رئيس الجمعية اليمنية لحماية المستهلك الدكتور فضل منصور أن الجمعية قدّمت المبادرة الوطنية لدعم المنتج اليمني وتطويره لإحلاله بديلاً عن السلع المقاطعة، إيمانًا بدور الجمعية الوطني والديني.
وأشار في حوار خاص مع صحيفة "اليمن الزراعية" إلى أهمية وعي المستهلكين في حماية أنفسهم من الاحتيال والغش، ودورهم في كشف المنتجات الرديئة.

حاوره الحسين اليزيدي

بدايةً، ما المقصود بحماية المستهلك، ولماذا تُعدُّ قضية أساسية في المجتمع؟

يُعدُّ مفهوم حماية المستهلك من المفاهيم المجتمعية المهمة، ويُعرف بأنه كافة القوانين والأحكام القضائية التي تهدف إلى تقديم الحماية للمستهلكين من التعرُّض لأيٍّ من عمليات النصب والاحتيال التي قد تواجههم من قبل مُزوِّدي السلع والخدمات.

ويُعرف أيضًا بأنه مجموعة الضوابط الاجتماعية والأخلاقية التي تُفرَض على كافّة العاملين في القطاعات التجارية والخدمية، وتُلزمهم باحترام كافة فئات المستهلكين، وتقديم السلَع والخدمات لهم بأسلوب صحيح ومناسب، كما أن حماية المستهلك تساهم في مكافحة الفقر من خلال وضع سياسة تسعير عادلة تُخفِّض تكلفة الحياة، وتراعي قدرة ومصالح المستهلك الفقير ومحدود الدخل، خصوصًا للسلع والخدمات الأساسية كالماء والكهرباء والإنترنت والاتصالات والمواد الغذائية الأساسية، وتكلفة التعليم والطبابة وغيرها، فحماية المستهلك حق يندرج تحت إطار العدالة الاجتماعية والسلم الاجتماعي، وتعني احترام اختيارات الناس وتوسيع خياراتها.

ما أبرز التحديات التي تواجه المستهلكين في اليمن حاليًا؟

يُشكّل تدنّي مستوى وعي المستهلك ومعرفته بحقوقه أبرز التحديات التي تواجه المستهلكين بشكل عام، حيث إن مستوى الوعي يمنح المستهلك الكثير من الحقوق والمعرفة بكل قضاياه، كما أن عدم تطبيق القوانين في كافة مناحي الحياة يعد من أبرز التحديات، إضافةً إلى تدنّي مستوى وعي الكثير من الجهات بحقوق المستهلك، وأن المستهلك هو محور العملية الاقتصادية والخدمية، حيث يتنافس المنتجون ومقدمو الخدمات في جميع دول العالم لكسب رضى المستهلكين.

لكن ما يحدث هو إرغام المستهلك على شراء سلع وخدمات رديئة، مستغلّين حاجته المعيشية والوضع الاقتصادي الذي نعيش فيه، ولا يشكل المستهلك لدى الكثير من المنتجين والمستوردين أيّ قيمة، وهو ما نريد كجمعية أن نغيّر من هذه النظرة والسلوك، وأن يكون للمستهلك القرار والمشاركة الفعالة في تحديد نوعية وجودة ما يُقدَّم له من سلع وخدمات، وأن يكون صوته مرتفعًا وقويًا.

كيف يؤثر غياب الحماية الفعالة للمستهلك على الاقتصاد والأسرة اليمنية؟

انعدام الحماية، سواء في الغذاء أو الصحة أو الكساء أو الخدمات وغيرها، ينعكس سلبًا على سلامة المستهلك، وعلى اقتصاده وأسرته، وعلى الاقتصاد بشكل عام. فانتشار الأمراض والأوبئة والتسممات الغذائية وتدنّي مستوى الرعاية الصحية يؤثر مباشرةً على صحة وسلامة المستهلكين، وهناك علاقة عكسية: كلما توفرت الحماية للمستهلكين وقُدِّمت سلع وخدمات ذات جودة عالية وآمنة، كلما تحسّنت أوضاع المستهلكين الصحية والتنموية وغيرها، وأصبح المستهلك عنصرًا فاعلًا في التنمية والمجتمع.

وللحماية أشكال مختلفة، فعلى سبيل المثال: تطبيق المواصفات والمقاييس على السلع والخدمات وتنفيذها يشكّل حمايةً رئيسية للمستهلكين، وتطبيق القوانين يعتبر حمايةً للمستهلكين، وفرض التعويضات عن أي ضرر يتسبب في إيذاء المستهلك يعتبر حمايةً ورادعًا للآخرين، فالحكومة هي المعنية بشكل أساسي بحماية المستهلك من كل ما يتعرض له.

وهنا، نقول إن للمستهلكين حقوق يجب احترامها منها:

> **أحدث انتهاك تعرَّض له المستهلكون هو شحنات البترول المغشوشة التي تم توزيعها على المحطات، وكان لها تأثير كبير جدًا على المستهلكين**

- تلبية الاحتياجات الأساسية، السلامة، الاختيار، البيئة الصحية، تثقيف المستهلك، المعلومات، التمثيل، الجبر والتعويض. وكذلك دور الشركات والمنتجين في حماية المستهلك من خلال تقديم سلع وخدمات آمنة وذات جودة عالية وبأفضل الأسعار، وتوفير بدائل متعددة ومتنوعة للمستهلكين.
- إضافةً إلى حماية المستهلكين من الأخطار التي تهدد صحتهم وسلامتهم، وتعزيز وحماية المصالح الاقتصادية لهم، وتوفير سبل حصولهم على المعلومات، وكذلك تثقيفهم بشأن الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة على اختياراتهم.

هل يمكن أن تذكر لنا أمثلةً على انتهاكات يتعرض لها المستهلكون في السوق اليمني؟

هناك انتهاكات كثيرة بحقوق المستهلكين في شتى المجالات، سواء في السلع أو الخدمات، وكلّ ما له علاقة بالمستهلك، من حيث تقديم سلع وخدمات رديئة، وسلع مغشوشة ومقلّدة، وأحدث انتهاك تعرَّض له المستهلكون هو شحنات البترول المغشوشة التي تم توزيعها على المحطات، وكان لها تأثير كبير جدًا على المستهلكين، وألحقت بهم خسائر كبيرة في ممتلكاتهم كالسيارات، وما ترتَّب على ذلك من أضرار سواء بتعطُّل السيارات أو خسارة في الوقت، أو الخسائر المادية التي لحقت بهم مقابل إصلاح السيارات، دون أن تحرّك الجهات المختصة ساكنًا.

والجمعية تقدَّمت ببلاغ للنائب العام، وطالبت بالتحقيق وفحص البترول الموجود، والتوقف عن البيع، وسحب الكميات المتبقية من المحطات، وتعويض المتضررين من هذه الكارثة التي شملت قطاعًا كبيرًا من المستهلكين، وهذا شكّل أكبر انتهاك

> **الغش والتقليد منتشران بصورة كبيرة جدًا، ولا توجد معالجات جدية لهذه القضية التي تؤثر على المستهلك**

تعرَّض له المستهلكون.

القضية الثانية: الشركات الهرمية الوهمية المالية التي تحتال على المستهلكين وتسحب أموالهم بذريعة الاستثمار، وهي شركات وهمية تستغل جهل المستهلك.

ما أهداف الجمعية اليمنية لحماية المستهلك، ومتى تأسست؟

تأسَّست الجمعية اليمنية لحماية المستهلك في 20 سبتمبر 1997م بعد تحرير التجارة والبدء بتطبيق برنامج الإصلاح المالي والإداري، وكان من الضروري وجود جمعية تعمل على حماية المستهلك وتبنِّي قضاياه في ظل تحرير التجارة وعدم توفر القدرات الفنية للأجهزة الحكومية المعنية بالرقابة على المنافذ والمواصفات والمقاييس وغيرها من الأجهزة. وتهدف الجمعية إلى تثقيف ورفع مستوى وعي المستهلكين بحقوقهم الأساسية، وفي الاقتصاد الرقمي، وواجباتهم التي تضمَّنتها القوانين والمبادئ العالمية بشأن المستهلك عبر مختلف الوسائل لتلقي شكاوى المستهلكين ودراستها والتدخل لحل النزاع بالتراضي أو بصورة ودية أو رفعها للجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية، والمساهمة في حصول المستهلكين على الحماية الكافية عند استخدام السلع والخدمات الضرورية، منها الغذاء والماء والدواء والطاقة والخدمات المالية والإلكترونية، وإعداد البحوث والدراسات المتخصِّصة وإجراء الفحوصات المخبرية للسلع من حيث الجودة والأمان والأضرار على المستهلك، ونشر النتائج، وتقديم التصورات والمقترحات بشأن مشاريع التشريعات ذات الصلة بالمستهلك أو التعديلات المطلوبة للقوانين النافذة

> **يمكننا بناء بيئة تجارية تحترم المستهلك وتضمن حقوقه مما يساهم في تعزيز الثقة في الأسواق وتحقيق التنمية المستدامة وفق هدى الله بعيداً عن الربا والاحتكار والغش**

والسياسات الكفيلة بحماية المستهلك، وتمثيل مصالح المستهلكين والدفاع عنهم أمام الهيئات والسلطات المختلفة واللجان الحكومية على الصعيد الوطني وفي المنظمات والمؤتمرات العربية والدولية. إيجاد وعي استهلاكي رشيد غايته الحفاظ على الموارد المتاحة وتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بالتنسيق مع كافة الجهات الرسمية والشعبية المعنية، وإعداد وتنفيذ المشاريع والبرامج التدريبية والتثقيفية والإعلامية المختلفة المتعلقة بالاستهلاك المستدام واستخدام المنتجات والخدمات المأمونة وذات الكفاءة من حيث الطاقة والموارد، بالإضافة لإقامة نسيج من علاقات التعاون مع المنظمات والاتحادات والجمعيات والنقابات ومختلف المؤسسات والهيئات الفاعلة داخل الوطن وخارجه.

ما أبرز الخدمات أو الآليات التي تقدِّمها الجمعية لحماية المستهلكين؟

عملت الجمعية منذ التأسيس عام 1997م على تبني القضايا الأساسية التي تهم المستهلك، خاصة في مجال الغذاء والدواء والخدمات، وكان لها الدور الأساسي في إصدار العديد من القوانين، على سبيل المثال: قانون مبيدات الآفات النباتية، وقانون المواصفات والمقاييس، وغيرها من القوانين والتشريعات التي تحمي المستهلك. كما مثَّلت مصالح المستهلكين في اللجان الحكومية المختلفة، ونقلت صوت المستهلك إلى الأجهزة الحكومية، ونقلت ما يعانيه المستهلك اليمني جراء الحرب إلى جميع دول العالم من خلال مشاركتها في القمم العالمية للمستهلكين أو الفعاليات العالمية مثل اليوم العالمي للمستهلك الذي تشارك فيه ما يزيد عن مائة دولة.

تعمل الجمعية على حل المشاكل والمعوقات التي تواجه المستهلكين في كثير من القضايا المتعلقة بما يتعرَّض له المستهلك من انتهاكات لحقوقه.

ما دوركم في حملة مقاطعة البضائع الأمريكية والإسرائيلية؟

شاركت الجمعية في حملة المقاطعة للمنتجات الأمريكية والإسرائيلية، وقدمت المقترحات والتصورات. وفي نفس الوقت، بادرت الجمعية إلى تقديم المبادرة الوطنية لدعم المنتج اليمني وتطويره لإحلاله بديلًا للسلع التي سيتم مقاطعتها، لأن الجمعية لاحظت دخول سلع رديئة جدًا بأسماء مختلفة وهي في حقيقتها إسرائيلية، مستغلين حملات المقاطعة والاستفادة منها، ولم يكن الهدف توفير سلع ذات جودة مقبولة، بل كان الهدف تحقيق الأرباح على حساب صحة وسلامة المستهلكين.

ومن هذا المنطلق، عملت الجمعية وعرضت مبادرتها على الحكومة والقطاع الخاص لتبنّيها، وتم تدشينها رسميًا.

مادوركم في حماية المستهلك من تضليل بعض المنتجات المستوردة التي تحمل أسماء توحي بأنها محلية ، مثل دقيق خيرات اليمن؟

الغش والتقليد منتشران بصورة كبيرة جدًا، ولا توجد معالجات جدية لهذه القضية التي تؤثر على المستهلك ومزوِّد السلعة أو الخدمة والمستثمر والاقتصاد الكلي.

والغش في السلع الغذائية والدوائية والإلكترونية وغيرها منتشر، وما ذكرته من غش في اسم "دقيق خيرات اليمن" بأن الدقيق مستورد ويُطلَق عليه "خيرات اليمن"، فهذا غش واضح للعيان ويجب إيقافه؛ لأنه ينتهك حق المستهلك ويُضلِّله بأن هذا المنتج يمني بينما هو مستورد.

عند إبلاغ الجمعية بوجود غش في سلعة معينة، تقوم بالتأكد من الغش، فإذا كان ظاهريًا، يتم إبلاغ الجهات المختصة بسحب الكميات من الأسواق وإصدار تحذير لعموم المستهلكين عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وإذا كان الغش في المحتوى، يتم شراء عينات وإرسالها للجهات المختصة لفحصها، ووفقًا لنتيجة الفحص يتم اتخاذ الإجراءات القانونية.

كيف تتعامل الجمعية مع شكاوى المستهلكين، وهل يمكن أن تطلعنا على إحصاءات عن عدد القضايا التي تم حلها؟

تتلقى الجمعية شكاوى مختلفة من محافظات عديدة، سواء كانت تتعلق بالسلع أو الخدمات وغيرها فعند تلقي الجمعية الشكوى، إذا كانت تتعلق بسلعة، تقوم بأخذ البيانات وشراء عينات منها، خاصة إذا كانت الشكوى تتعلق بمكونات السلعة، وترسلها لإجراء الفحوصات عليها.

ووفقًا لنتائج الفحص، تتعامل الجمعية بطلب سحبها من الأسواق إذا كانت مخالفة، أو تشديد الرقابة على المنافذ لعدم دخول مثل هذه المخالفة، وإذا كانت السلعة لا تتطلب الفحص والاختبار ويتعلق الغش بالعلامة أو البيانات على المنتج، تقوم الجمعية بعمل إعلان تحذيري للمستهلكين بعد ثبوت غش السلعة كونها مغشوشة أو مقلَّدة، وتطلب سحب السلعة من السوق، وإذا كانت الشكوى تتعلق بخدمات (كهرباء، إنترنت، اتصالات، مياه، وغيرها)، فيتم التواصل مع الجهات المعنية وطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لحماية المستهلك مما يتعرَّض له. غالبية الشكاوى والقضايا التي تصل إلى الجمعية يتم حلها ومتابعة تنفيذها.

هل تتعاون الجمعية مع جهات حكومية لتعزيز حماية المستهلك؟ وما طبيعة هذا التعاون؟

توجد علاقة تعاون كبيرة بين الجمعية والجهات الحكومية والقطاع الخاص، تتمثل في اتفاقيات تعاون مشترك لحماية المستهلك في مجال المواصفات والمقاييس وحماية البيئة، ووزارة التربية والتعليم، والاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية. والجمعية تربطها علاقات تعاون مع جميع الجهات كونها معنية بحماية المستهلك، سواء الاتصالات، الكهرباء، المياه، الأشغال، البنك المركزي لحماية المستهلك المالي، ووزارة الاقتصاد والصناعة والاستثمار، ووزارة الزراعة، وكل أجهزة الحكومة، ومجلسي النواب والشورى.

ما الجهود التي تقوم بها الجمعية لتوعية المستهلكين بحقوقهم؟

عملت الجمعية على توعية المستهلك من خلال الأنشطة والفعاليات المختلفة عبر وسائل الإعلام المختلفة (المرئية، المسموعة، المقروءة)، وورش العمل، والندوات، والبرامج التدريبية للقطاعات أو السلطات المختلفة، وطلبة المدارس والجامعات. ونورد هنا بعضًا من دور الجمعية في مجال الغذاء والدواء والخدمات من حيث الجودة والسلامة الغذائية والتكلفة وغيرها المتعلقة بسلسلة الغذاء من المنتج حتى المستهلك، من أهمها:

"القوانين اليمنية وعلى الرغم من وجود مواد تتعلق بحماية المواطن والتعويض إلا أنها ما تزال بحاجة إلى تحديث وتطوير

• التوعية عبر وسائل الإعلام المختلفة.
• إصدار نشرة المستهلك الدورية، وتشمل تداول العديد من القضايا الاستهلاكية والإرشادات التوعوية لعموم المستهلكين.
• إصدار البيانات عبر الصحف الرسمية والمواقع الإلكترونية في العديد من القضايا الغذائية والاستهلاكية والأدوية والخدمات.
• نشر المقالات العلمية عبر الصحف المقروءة والمواقع الإلكترونية.
• المشاركة في البرامج التوعوية عبر القنوات الفضائية والإذاعات المحلية.
• تداول الإعلانات التحذيرية عبر وسائل الإعلام المختلفة.
• تفعيل صفحات الجمعية في وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر، إنستغرام، يوتيوب، تليجرام، الموقع الإلكتروني للجمعية).
• إقامة الفعاليات والأنشطة والمحاضرات بالجامعات والمدارس.
• الفلاشات المتنوعة، والأنيميشن والجرافيك، والإسكتشات الإذاعية.
• التوعية اليومية عبر وسائل التواصل الاجتماعي في كافة القضايا، مثل قضايا الاحتيال المالي، وحماية المستهلك المالي.
• إقامة الدورات التدريبية لكافة القطاعات، والندوات، وورش العمل، والمشاريع والبرامج المختلفة، والمنتديات.
• المشاركة باللجان الحكومية لتمثيل مصالح المستهلكين ونقل صوتهم.
• الأدلة الإرشادية التي أصدرتها الجمعية
• إصدار دليل المستهلك اليمني ورقيًا وإلكترونيًا، وهو يعتبر أحدث دليل توعوي للمستهلكين.
• صدار كتيب يتضمن المبادئ التوجيهية لحماية المستهلك.

"أدعو المستهلك لمعرفة حقوقه في الحصول على المعلومات الواضحة والصحيحة عن المنتجات والخدمات بما في ذلك السعر والمواصفات ومدة الضمان وطرق الاستخدام وأي مخاطر صحية

المستهلك.
• إصدار دليل الجمعية باللغتين العربية والإنجليزية عام 2005م.
• إصدار الدليل الإرشادي للمستهلك الأول، والثاني، والرابع.
• صدار دليل المستهلك الصغير.
• إعداد كتيب عن الطاقة الجديدة والمتجددة.
• درس في مادة التربية الوطنية للصف السابع الأساسي منذ العام 2002م، وتم تحديثه في 2014م بالتنسيق بين الجمعية ووزارة التربية والتعليم، وهي أنشطة وبرامج مستمرة تعمل عليها الجمعية لرفع مستوى الوعي لدى عموم المستهلكين ليكونوا قادرين على حماية أنفسهم.

كيف تقيِّمون القوانين اليمنية الحالية فيما يخص حماية المستهلك؟ وهل هناك حاجة لتطويرها؟

القوانين اليمنية المعمول بها حاليًا بحاجة إلى تحديث وتطوير وتضمينها حقوق المستهلك وحمايته، بما فيها القانون المدني وقانون العقوبات، فرغم وجود مواد تتعلق بحماية المواطن والتعويض، إلا أنها ما زالت بحاجة إلى تحديث وتطوير.

وأيضًا هناك قوانين يجب أن تصدر، مثل قانون التجارة الإلكترونية، وقانون الجرائم الإلكترونية، وقانون البيانات والمعلومات، وغيرها من القوانين المتعلقة بحماية المستهلك وتحديد العلاقة بين جميع الأطراف، وهي ضرورية لتواكب التطورات التكنولوجية والرقمية.

ما هي التحديات التي تواجه عمل الجمعية، وكيف تتغلبون عليها؟

هناك العديد من التحديات التي تواجه عمل الجمعية، أولها تدنِّي مستوى الوعي لدى جميع القطاعات والمستهلكين، وعدم تطبيق القوانين.

التحدي الأهم يتمثل في عدم توفر الموارد المالية للجمعية، والذي يشكِّل تحديًا وعائقًا أمام تنفيذها للكثير من البرامج والأنشطة، حيث توقَّف الدعم المالي للجمعية منذ العام 2014م، والذي كان يغطي النفقات والمصاريف التشغيلية للجمعية. والآن، انشغلنا بالبحث عن موارد لتغطية هذه النفقات، ونطالب الحكومة بإعادة هذا الدعم لما يمثله من أهمية لتتوجه الجمعية لتحقيق أهدافها.

هل هناك مشاريع أو حملات مستقبلية تعتزمون إطلاقها لتعزيز حماية المستهلك؟

هناك مشروع تطوير وتحديث قانون حماية المستهلك ليتواكب مع التطورات التكنولوجية والخدمات المالية والتجارة الإلكترونية والتعاقدات عن بُعد وغيرها من القضايا التي لم يشملها القانون القديم الصادر عام 2008م. وهناك مشروع قانون أعدَّته وزارة الاقتصاد والصناعة والاستثمار يتعلق بالتجارة الإلكترونية، وساهمت فيه الجمعية. وهناك قانون الجرائم الإلكترونية، ومشروع تحديث قانون المعاملات الإلكترونية. إضافةً إلى مشروع القواعد التنظيمية لحماية المستهلك المالي الرقمي، حيث أصبحت تعاملاتنا كلها رقمية، وهناك توجه للحكومة للتحول إلى حكومة رقمية. ولم يقتصر الأمر على التشريع، فقد أعدَّت الجمعية مبادرة لدعم الإنتاج الوطني، وهذه المبادرة لها جانب يتعلق بدعم الصناعة الوطنية والإنتاج الوطني لتلبية رغبات المستهلك من حيث الجودة والسعر، وأن تكون المنتجات اليمنية منافسة للمنتج المستورد. والشق الآخر مرتبط بجانب التوعية عبر كافة الوسائل لتعزيز ثقة المستهلك بالمنتج الوطني الملتزم بمعايير الجودة والمواصفات القياسية، والذي يلبي رغبات المستهلك. إضافةً إلى مشاريع كثيرة نبحث عن تمويل لها لنتمكن من إطلاقها لتعزيز حماية المستهلك في كافة القطاعات.

ما رسالتكم للمستهلك والمسؤولين وأصحاب الأعمال لضمان حقوق المستهلك؟

رسالتي للمستهلك: اعرف حقوقك في الحصول على معلومات واضحة وصحيحة عن المنتجات والخدمات، بما في ذلك السعر، والمواصفات، ومدة الضمان، وطرق الاستخدام، وأي مخاطر صحية محتملة. اطلب الفاتورة، وتأكَّد من الحصول على فاتورة تثبت عملية الشراء، تحتوي على بيانات مثل اسم البائع، وتاريخ الشراء، وسعر السلعة أو الخدمة، ومدة الضمان، وأي شروط متعلقة بالصيانة أو الاسترجاع. وقم بفحص المنتجات عن طريق التحقُّق من صلاحية المنتجات وخلوها من العيوب الظاهرة. ولا تقبل بأي شروط غير عادلة أو إجبارية، مثل شراء سلع إضافية أو دفع مبالغ غير مبررة.

والإعلانات الخادعة والمضللة: لا تنجرَّ وراء الإعلانات الخادعة والمضللة. قم بالإبلاغ في حالة وجود عيوب أو مخالفات للجهات المختصة، مثل وزارة الاقتصاد والصناعة والاستثمار، أو وزارة الصحة، أو الجمعية اليمنية لحماية المستهلك، أو السلطات المحلية.

وأدعو المستهلكين إلى تعزيز الرقابة وتطبيق القوانين واللوائح المتعلقة بحماية المستهلك، مثل قانون حماية المستهلك رقم (46) لسنة 2008م، وقانون المواصفات والمقاييس، وقانون مبيدات الآفات النباتية، وغيرها من القوانين لضمان سلامة الأسواق ومكافحة الغش التجاري. ولابد من استمرار تنظيم حملات توعية للمستهلكين حول حقوقهم وواجباتهم، وتوفير المعلومات اللازمة لهم لاتخاذ قرارات مستنيرة، والتنسيق مع المؤسسات الأكاديمية وجمعية حماية المستهلك والقطاع الخاص لتعزيز ثقافة حماية المستهلك وتطوير السياسات ذات الصلة.

رسالتي لأصحاب الأعمال: الشفافية والمصداقية في تقديم معلومات دقيقة وواضحة عن المنتجات والخدمات، والالتزام بالمواصفات المتفق عليها، وضرورة الامتثال والالتزام بالقوانين واللوائح المتعلقة بحماية المستهلك، وتقديم الضمانات اللازمة للسلع والخدمات، وتوفير خدمات الصيانة والدعم الفني، وضمان استبدال أو إصلاح المنتجات المعيبة خلال فترة الضمان، ومعالجة شكاوى المستهلكين بجدية وفاعلية، وتقديم تعويضات عادلة عند الضرورة.

وعلى أصحاب الأعمال الابتعاد عن الممارسات الاحتكارية لتجنُّب أي ممارسات قد تؤدي إلى الإضرار بالمنافسة أو استغلال المستهلكين.

كلمة أخيرة

أود التأكيد على أن حماية المستهلك مسؤولية مشتركة تتطلَّب التعاون بين جميع الأطراف، من خلال الالتزام بالحقوق والواجبات، يمكننا بناء بيئة تجارية تحترم المستهلك وتضمن حقوقه، مما يساهم في تعزيز الثقة في الأسواق وتحقيق التنمية المستدامة وفق هدى الله، بعيدًا عن الربا والاحتكار والغش.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 110 | السبت 12 ذو القعدة 1446هـ | 10 مايو 2025م

مقاطعة المنتجات الأمريكية: ضرورة اقتصادية ووطنية وقومية ودينية

د. يوسف المخرفي

لقد بات مطلب مقاطعة المنتجات والبضائع الأمريكية مطلبًا عالميًا ملحًا تقتضيه أهداف وسياسات الحركات المناهضة لمحور الشر (إسرائيل وأمريكا)، ومثلها تلك الحركات الإنسانية المناصرة للقضية الفلسطينية.

لكن أمريكا واللوبي الصهيوني قد أحكما قبضتهما على العالم من خلال السيطرة على كراسي السلطة في جميع دول العالم وتولية من يرضون من مواليهم حول العالم، كما استطاعا إشغال الشعوب وإلهاءهم بأمور تافهة أفقدتهم الغيرة على مناصرة قيم الحرية والتحرر والديمقراطية والإنسانية عمومًا.

إن مقاطعتنا للمنتجات والبضائع الأمريكية ستثمر من خلال تخفيف دعم شركات تلك المنتجات للكيان الصهيوني الذي ينفذ في وطننا وأمتنا القتل والدمار منذ نشأته، كما أن هذه المقاطعة ستثمر من خلال تقليل فاتورة الاستيراد المفروضة علينا، مما يعزز سعر وقيمة عملتنا الوطنية، ويوفر احتياطيًا من العملة الصعبة يسهم في استقرار أسعار صرف عملتنا المحلية.

لذا، المطلوب أن نكون على مستوى عال من الوعي بما يحدق بوطننا من مؤامرات خبيثة، تبدو في ظاهرها عسكرية، وهي في الحقيقة اقتصادية ومعيشية يومية. فبالوعي انتصرنا، وبه سنكمل النصر بعون الله وتأييده

*أستاذ العلوم البيئية والتنمية المستدامة المساعد بجامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية

إرادة الشعوب وصناعة التغيير

أيمن الرماح

في خِضم الصراعات الجيوسياسية والضغوط الاقتصادية التي تواجهها الأمة العربية والإسلامية، تتصاعد الأصوات الداعية إلى مقاطعة المنتجات الأمريكية كردٍّ استراتيجي على السياسات الأمريكية الداعمة للاحتلال، والمتجاهلة لحقوق الشعوب، فاليمن، كغيره من الدول، يدفع ثمن هذه السياسات التي تُفاقم الأزمات الإنسانية وتُعيق مسارات التنمية.

تظهر الدعوات المتكررة لمقاطعة المنتجات الأمريكية كأداة ضغط فعّالة على السياسات الخارجية للولايات المتحدة، التي تتجاهل مصالح الشعوب وتدعم قرارات تتنافى مع قيم العدالة والكرامة الإنسانيّة، فالمقاطعة ليست مجرد قرار استهلاكي فردي، بل هي أداة مقاومة سلمية تعكس رفض الشعوب للهيمنة والظلم، وتُبرز قدرتها على التأثير في المعادلات الاقتصادية والسياسية العالمية.

من جانب آخر، تكتسب المقاطعة أهميةً كبرى؛ فهي لا تعبّر عن موقف سياسي فحسب، بل تُشكّل محركًا استراتيجيًا لدفع عجلة التنمية نحو الاكتفاء الذاتي، فعند تحويل الاستهلاك من المنتجات المستوردة إلى البدائل المحلية، لا تقتصر الفائدة على تقليل التبعية للخارج، بل تمتد إلى فتح آفاق جديدة للنمو الاقتصادي المستدام.

لذا، فإن المقاطعة ليست مجرد رفض سلبي، بل هي خطوة استباقية لبناء قاعدةً إنتاجية متينة. فهي تُعيد تعريف أولويات الاستهلاك، وتُوجّه الموارد نحو تعزيز السيادة الاقتصادية، تمهيدًا لتحقيق تنمية شاملة تُلبّي احتياجات الحاضر، وتُؤسّس لمستقبلٍ أكثر ازدهارًا.

سلاح الشعوب نحو السيادة والتنمية

فضل فارس

في ظل تصاعد الجرائم والانتهاكات التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية بحق الشعوب المستضعفة، وعلى رأسها دعمها اللامحدود للاحتلال الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني، تتجدد الدعوات الشعبية والرسمية لمقاطعة المنتجات والبضائع الأمريكية، ليس فقط كأداة احتجاج أخلاقي، بل كخيار استراتيجي يفتح الباب أمام التحرر الاقتصادي والتنمية الذاتية.

لقد أثبتت التجارب أن المقاطعة ليست مجرد رد فعل وقتي، بل هي وسيلة فعالة لتوجيه رسائل واضحة للشركات والحكومات الداعمة للظلم والعدوان، كما أنها تشكل حافزًا داخليًا لإعادة ترتيب الأولويات الاقتصادية، وتسريع وتيرة الإنتاج المحلي في مختلف القطاعات، وعلى رأسها القطاع الزراعي.

في اليمن، بلد الصمود والإباء، تتجلى الحاجة الملحة إلى المقاطعة كخطوة ضرورية نحو تقليل التبعية للخارج، فالمنتجات الأمريكية التي تغرق أسواقنا لا تحمل لنا سوى مزيدًا من الاستهلاك والتبعية، في حين أن وطننا غني بثرواته الطبيعية وقدراته البشرية، ولا تنقصنا الإرادة لبناء اقتصاد وطني مستقل.

ختامًا، إن على كل يمني غيور أن يعي أن ريالاته التي يضعها في سلعة أمريكية، قد تُستخدم في صناعة رصاصة تُطلق على طفل فلسطيني أو تُسهم في تمويل عدوان على شعب أعزل. فلنجعل من المقاطعة بوابة نحو الحرية، ومن الإنتاج طريقًا إلى الكرامة والسيادة.

فتحي الذاري

أهمية مقاطعة المنتجات الأمريكية ومنتجات الدول الداعمة للكيان

تعد مقاطعة المنتجات الأمريكية ومنتجات الدول الداعمة لكيان الاحتلال الإسرائيلي أحد الأبعاد الأساسية في الصراع المستمر من أجل حقوق الفلسطينيين والدفاع عن قضايا الأمة العربية والإسلامية.

يتصاعد هذا الاتجاه بشكل خاص في الدول العربية والإسلامية، حيث أصبحت المقاطعة وسيلة فعالة للتعبير عن الرفض للاحتلال والعدوان، ووسيلة للمساهمة في دعم صمود الشعب الفلسطيني.

في هذا السياق، يمثل موقف اليمن، حكومةً وشعبًا، استجابة فاعلة لدعوة السيد القائد عبدالملك بدر الدين الحوثي، بهدف تعزيز التضامن العربي الإسلامي، ففي إطار تنفيذ تلك الرؤية، قامت وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية في اليمن بإعلان إجراءات تنفيذية منظمة لمقاطعة البضائع الأمريكية والإسرائيلية، وقد تناول الاجتماع الذي عُقد لمناقشة هذه الخطوات عدة أمور أساسية تهدف إلى إنجاح العملية.

يتضمن ذلك تعزيز الإنتاج المحلي، وضمان توفير بدائل مناسبة للمنتجات المستهدفة من خلال البحث عن مصادر جديدة خارج إطار المقاطعة، ومن خلال إعطاء التجار مدة ثلاثة أشهر لتصريف المخزون الحالي من المنتجات الأمريكية، يتم توفير وقت كاف للانتقال التدريجي نحو مقاطعة فعالة.

يشدد المسؤولون على أهمية وضع قائمة بالمنتجات المشمولة بالمقاطعة، مما يسهل على المواطنين التعرف على ما يجب تجنبه.

يُعدّ الوعي الشعبي أحد أهم الأبعاد التي تعزز فعالية المقاطعة، إذ تكثّف وسائل الإعلام، والخطباء، ومنظمات المجتمع المدني، جهودهم للتوعية بأهمية المقاطعة، مما يسهم في تشكيل وعي جماهيري أكبر حول تداعيات التعامل مع المنتجات الأمريكية والإسرائيلية.

المقاطعة ليست مجرد فعل اقتصادي، بل هي موقف سياسي يعبر عن الإرادة الشعبية في مواجهة الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية، فمن خلال تفعيل هذا الموقف، يستشعر المواطنون أنهم جزء من الحراك العالمي المناصر للقضية الفلسطينية، وأن لهم دورًا حيويًا في تصحيح المسار وإعادة بناء وطنهم.

تؤكد الخطط المستقبلية التي وضعتها الحكومة توجهًا استراتيجيًا نحو تعزيز الإنتاج المحلي، كحل فعّال ومستدام لمواجهة آثار المقاطعة، كما تعتبر هذه السياسة ضرورية ليس فقط لتوفير البدائل، بل أيضًا لضمان استقلالية الاقتصاد اليمني.

إن الاستثمار في المشاريع الزراعية والصناعية المحلية يمكن أن يكون رافعة لتنمية الاقتصاد، مما يسهل عملية التغلب على التحديات الناتجة عن الحصار والمقاطعة.

إن مقاطعة المنتجات الأمريكية والداعمة لكيان الاحتلال الإسرائيلي تمثل سلاحًا اقتصاديًا فاعلًا في يد الشعوب العربية والإسلامية، وموقفًا ثابتًا تجاه قضايا الأمة.

تحديد موسم إغلاق صيد الجمبري: ضرورة لحماية الثروة البحرية واستدامتها

أحمد عامر

يعد الجمبري من أبرز الموارد البحرية التي تساهم بشكل كبير في الاقتصاد الوطني لعدة دول، بما فيها اليمن، فهو يمثل مصدر دخل رئيسي للصيادين على السواحل، ويعد من أهم المنتجات السمكية المصدرة، إلا أن الثروة السمكية البحرية مهددة بالعديد من العوامل، مثل الصيد الجائر والضغط البيئي المتزايد، مما يجعل من الضروري اتخاذ إجراءات تنظيمية لضمان استدامة هذه الموارد. واحدة من أهم هذه الإجراءات هي تحديد موسم إغلاق صيد الجمبري.

موسم الإغلاق هو فترة زمنية محددة يتم خلالها وقف صيد الجمبري في مناطق معينة، ويتم تحديد هذه الفترة بناءً على دراسات علمية دقيقة حول دورة حياة الجمبري، وبالأخص موسم تكاثره.

وتهدف هذه السياسة إلى حماية الأنواع البحرية ومنع الاستنزاف غير المستدام لموارد الجمبري، وضمان أن الأنواع البحرية يمكنها التكاثر في بيئتها الطبيعية دون تعرضها للصيد الجائر.

يتم تحديد موسم الإغلاق بعد جمع وتحليل بيانات علمية دقيقة تشمل دراسات عن دورة حياة الجمبري وسلوكيات التكاثر.

ترفع الهيئة العامة لأبحاث علوم البحار الى وزارة الزراعة والثروة السمكية هذه الدراسات، وتشمل هذه الدراسات قياس معدلات التكاثر، وتحديد مناطق تكاثر الجمبري، وتحليل تأثيرات الظروف البيئية والعوامل البشرية على هذه الأنواع. كما يتضمن جمع بيانات من سجلات الصيادين وتحليل حصاد الجمبري في السنوات الماضية.

من خلال هذه الدراسات، يمكن تحديد أفضل الفترات التي يجب فيها إغلاق صيد الجمبري للسماح له بالتكاثر والنمو الطبيعي.

عادةً ما يمتد موسم الإغلاق من شهرين إلى ثلاثة أشهر، بحسب المنطقة والموسم التكاثري، ويختلف هذا من منطقة إلى أخرى حسب البيئة البحرية والأنواع الموجودة.

إغلاق موسم الجمبري له فوائد كبيرة، فبالإضافة إلى السماح للجمبري بالتكاثر والنمو الطبيعي، يساعد هذا الإجراء على الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري، حيث يحمي الأنواع المختلفة من الاستنزاف ويعزز النظام البيئي البحري بشكل عام، كما يساهم في تحسين الاستدامة السمكية ويضمن الحفاظ على المخزون السمكي للأجيال القادمة، بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه السياسة تساهم في تحقيق توازن بين استغلال الموارد البحرية وحمايتها.

تعمل وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية بشكل مستمر على دعم هذه السياسات وتوفير الإمكانيات اللازمة لتنفيذها على أرض الواقع.

الوزارة تُسهم في تعزيز التوعية بين الصيادين حول أهمية هذه السياسات من خلال ورش عمل ودورات تدريبية تشرح الفوائد البيئية والاقتصادية لموسم الإغلاق، كما تشجع الوزارة الصيادين على الالتزام بالقوانين المقررة للمحافظة على الثروة السمكية.

أهمية موسم الإغلاق لا تقتصر فقط على الحفاظ على الجمبري، بل تشمل أيضًا حماية كافة الأنواع البحرية التي تعتمد على بيئة بحرية صحية.، فتكاثر الجمبري يلعب دورًا كبيرًا في حفظ التوازن البيئي في البحر، مما يسهم في استدامة المصايد السمكية كما أنه يسهم في زيادة الإنتاجية السمكية على المدى البعيد.

عندما يُمنح الجمبري فرصة للنمو والتكاثر بشكل طبيعي، يصبح من الممكن استعادة المخزون السمكي بسرعة أكبر في السنوات التالية، وهذا يعني أن السوق المحلي والدولي سيحصل على إمدادات ثابتة من الجمبري على المدى الطويل، مما يعود بالفائدة على اقتصاديات المجتمعات الساحلية.

من الناحية الاقتصادية، يوفر موسم الإغلاق للمستقبل فرصًا لزيادة الإنتاجية السمكية على المدى البعيد. فإغلاق الصيد في فترات معينة يتيح للجمبري فرصاً أفضل للتكاثر والزيادة في أعداده، مما يساهم في استعادة الثروة السمكية خلال المواسم اللاحقة. وبهذا الشكل، يحصل الصيادون على فرص أفضل لزيادة دخلهم في المستقبل، بدلاً من استنزاف الثروة السمكية بشكل مفرط.

يمثل تحديد موسم إغلاق صيد الجمبري خطوة مهمة نحو الحفاظ على البيئة البحرية وضمان استدامة الثروات السمكية.

أهمية تنظيم موسم إغلاق صيد الجمبري لحماية الثروات البحرية"*

وزير الحاتمي

تعتبر الثروة السمكية من المصادر الحيوية التي تعتمد عليها العديد من الأسر في مجتمعاتها الساحلية.

و في ظل التحديات البيئية المتزايدة والممارسات غير المستدامة، أصبح من الضروري أن تلتزم الحكومات والمؤسسات المختصة بإجراءات صارمة للحفاظ على هذه الثروة، فواحدة من أهم السياسات المتبعة لتحقيق هذا الهدف هي تحديد موسم إغلاق صيد الجمبري.

موسم إغلاق صيد الجمبري هو فترة زمنية محددة يتم خلالها منع الصيد في مناطق معينة من البحر لضمان حماية الجمبري من الاستنزاف المفرط خلال فترات تكاثره. يتم تحديد هذه الفترة بناءً على دراسات علمية دقيقة تركز على دورة حياة الجمبري في البحر، ويساعد هذا الإجراء في ضمان استدامة الثروة السمكية وحماية البيئة البحرية، وذلك من خلال مراقبة أعداد الجمبري وحجم الصيد، وذلك لتحديد موسم الإغلاق بشكل دقيق. هذا يساعد على التأكد من أن الجمبري يحصل على الفرصة المناسبة للتكاثر والنمو دون التعرض لضغوط الصيد.

تستند سياسة تحديد موسم الإغلاق إلى ضرورة حماية المخزون السمكي لضمان استدامته على المدى الطويل، وإذا لم يتم اتخاذ هذه الإجراءات، فإن الصيد الجائر قد يؤدي إلى تدمير البيئة البحرية ويعرض العديد من الأنواع البحرية الأخرى للخطر. يعد الجمبري من الأنواع الحساسة، حيث أن صيده خلال موسم التكاثر قد يؤدي إلى تراجع أعداده بشكل كبير، مما يؤثر على قدرة البحر على تجديد هذا المورد الحيوي.

من خلال تحديد موسم الإغلاق، يمكن للجمبري أن يمر بمرحلة التكاثر في بيئة آمنة بعيداً عن ضغوط الصيد، مما يساهم في زيادة أعداده. هذه السياسة لا تقتصر فقط على الحفاظ على الجمبري نفسه، بل تسهم في تعزيز التنوع البيولوجي البحري بشكل عام. فالحفاظ على أنواع معينة من الأسماك يعزز النظام البيئي البحري ويسهم في استدامته. إضافة إلى ذلك، فإن حماية الجمبري خلال موسم التكاثر يعني أن الأنواع الأخرى التي تعتمد على الجمبري كمصدر غذائي ستستفيد من هذه الممارسة.

نصر عوضه

الصيد الجائر وخطره على المخزون السمكي

الصيد الجائر تهديد خطير للثروة السمكية والتنوع الحيوي وبلادنا ليست بمنأى عن ذلك، ففي مياهنا البحرية، خاصة في البحر الأحمر، تتعدد مظاهر الصيد غير القانوني وغير المنظم، مما يؤدي إلى استنزاف المخزون وتدهور النظم البيئية البحرية.

ونتطرق لأهم المظاهر كالتالي:-

1- شباك الحوي (المكبر) تستخدم على نطاق واسع في منطقه البحر الأحمر، حيث ينتشر استخدام هذه الشباك ذات الفتحات الصغيرة والأبعاد الكبيرة بين الصيادين التقليديين، مما يؤدي إلى اصطياد كميات كبيرة من الأسماك الصغيرة والأحياء البحرية غير المستهدفة، مما يعيق تجديد المخزون السمكي.

2- شباك الجر القاعي والصيد الليلي للجمبري، حيث تقوم بعض القوارب باستخدام شباك الجر القاعي، مدعومة برافعات هيدروليكية، لصيد الجمبري ليلا في البحر الأحمر، وهذه الممارسة تدمر القاع البحري وتقتل الكائنات غير المستهدفة، مما يؤثر على التوازن البيئي.

3- استخدام الإضاءة الجاذبة حيث يتم استخدام الأضواء القوية لجذب الأسماك، خاصة مع شباك الحوي، مما يزيد من كمية المصيد بشكل غير انتقائي، ويؤثر على سلوك الكائنات البحرية ودوراتها الطبيعية.

4- الصيد باستخدام الرماح ليلاً في مناطق الشعاب المرجانية، حيث يمارس بعض الصيادين الصيد بالغوص ليلاً باستخدام الرماح في مناطق الشعاب المرجانية، مما يتسبب في تدمير هذه النظم البيئية الحساسة ويقلل من تنوعها البيولوجي.

5- صيد خيار البحر في الجزر اليمنية شمال البحر الأحمر، حيث يتم استهداف خيار البحر بشكل مكثف عبر الصيد بالغوص، مما يهدد هذا النوع بالانقراض المحلي ويخل بالتوازن البيئي.

ان استمرار ممارسات الصيد العشوائي وغير المنظم تؤدي إلى انخفاض حاد في وفرة الأسماك، في البحر الاحمر وانخفاض الجدوى الاقتصادية للصيد، مما يهدد سبل عيش آلاف الصيادين، كما أن تدمير الموائل البحرية، مثل الشعاب المرجانية والقيعان الرملية، يفاقم الأزمة البيئية، ولذلك يتطلب القيام بالاتي:

1. تعزيز الرقابة وتفعيل المنظومة الإلكترونية للإدارة السمكية.
2. حظر معدات الصيد المدمرة مثل شباك الحوي والجر القاعي.
3. تنظيم الصيد في المناطق الحساسة مثل الشعاب المرجانية.
4. دعم الأبحاث العلمية وبرامج التوعية للصيادين.
5. تعزيز التعاون الإقليمي لمكافحة الصيد غير القانوني.

وفي ظل العدوان والحصار الذي تمر به بلادنا وبدون هذه الاجراءات، سيستمر المخزون السمكي في الانهيار، مما يهدد الأمن الغذائي وسبل العيش للصيادين. والوقت ينفد، والعمل الفوري ضروري لإنقاذ مخزوننا السمكي وضمان استدامته.

اليمن الزراعية
زراعية - تنموية - مجتمعية
أسبوعية - 12 صفحة

مدير التحرير
محمد صالح حاتم

الإخراج الفني
عبدالله داوود

العلاقات العامة
771862357 - 770988802

يمكنكم التواصل بنا عبر البريد ... hafc.yemen@gmail.com

المقالات المنشورة في الصحيفة تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 110 | السبت 12 ذو القعدة 1446هـ | 10 مايو 2025م

إرشادات زراعية وتسويقية هامة لمزارعي الفاكهة

اليمن الزراعية- م. سعد محمد خليل

أخي المزارع:

إن جـودة المنتـج المحلـي ومكانتـه فـي الأسـواق المحليـة والخارجيـة تعتمـد بشـكل كبيـر علـى الالتـزام بالعمليـات الزراعيـة والتسـويقية السـليمة ، وهنـا سـيتم عـرض مجموعـة مـن الإرشـادات التـي تسـاعد فـي الحفـاظ علـى جـودة المحصـول وتقلـل الفاقـد وتزيـد العائـد:

أولًا: أثنـاء الحصاد:

1 - القطف السليم أساس الجودة:

التـزم باسـتخدام المقـص عنـد قطـف الثمـار وتجنـب خلعهـا بالقـوة، واحـرص علـى عـدم تـرك أي أجـزاء خضريـة عالقـة بالثمـار لتفـادي تلفهـا .

2 -اختيـار الوقـت المناسـب للحصـا د :

تجنـب الجنـي فـي أوقـات ارتفـاع درجـات الحـرارة، لأنهـا تؤثـر سـلبًا علـى الثمـار والشـجرة معًـا.. بـادر بالحصـاد فـي الصبـاح الباكـر أو بعـد العصـر.

3 -لا تتسـرع في الحصاد:

لا تقـم بجنـي الثمـار قبـل انتهـاء فتـرة الأمـان للمبيـدات، حفاظًـا علـى صحـة المسـتهلك وسـمعة المنتـج المحلـي فـي الأسـواق.

ثانيًـا: بعـد الحصـاد والمعامـلات التسـويقية:

الفـرز والتدريـج.. مفتـاح الجـودة والعائـد:

قـم بفـرز وتدريـج ثمـارك بدقـة أثنـاء التعبئـة والبيـع، ذلـك يقلـل مـن الفاقـد ويرفـع مـن قيمتهـا ا لتسـو يقية .

-2التعبئـة الذكيـة تحافـظ علـى ا لمحصـو ل :

لا تمـلأ السـلال البلاسـتيكية فـوق طاقتهـا حتـى لا تتعـرض الثمـار العلويـة للتلـف عنـد رص السـلال فـوق بعضهـا. اتـرك فراغًـا مناسـبًا.

3 - التغليـف يحمـي الثمار:

احـرص علـى اسـتخدام الحشـوات المناسـبة داخـل العبـوات لتجنـب احتـكاك الثمـار ببعضهـا أثنـاء النقـل، مـا يقلـل مـن الذبـول وا لتجعـد .

4 - التبريـد يحفـظ جـودة ا لفا كهـة :

الحفـاظ علـى الثمـار مبـردة أثنـاء النقـل والتخزيـن والعـرض يطيـل عمرهـا التسـويقي ويقلـل مـن الفاقـد.

ثالثًـا: مسـؤوليات المسـوّقين وا لمصد ر يـن

أخي التاجر:

عنـد شـرائك مـن المزارعيـن، كـن عونًـا لهـم فـي الحصـول علـى أسـعار عادلـة، قـال تعالـى: "ولا تبخسـوا النـاس أشـياءهم."

1 - جـودة المنتج...

أخي المسوق:

ان اهتمامـك كمسـوّق أو مصـدر بتحسـين جـودة المنتـج المحلـي يعـزز مـن فـرص التصديـر ويرفـع الناتـج الوطنـي.

2 - الصـدق أمانة والـزكاة بركة

لا تغـش فـي البيـع والشـراء، وادفـع زكاة مالـك للجهـات المختصـة، تكـن بذلـك أقـرب إلـى الله وأكثـر بركـة فـي رزقـك.

تعفّـن القـدم فـي الماشـية

الدكتور محمد الضوراني

يُعـد تعفّـن الحافـر أو القـدم مـن الأمراض الشـائعة التـي تصيـب الماشـية، ويعـرف أيضـاً باسـم مـرض الحافـر متعـدد البكتيريـا.

وتُعـد البكتيريـا Fusobacterium necrophorum وBacteroides melaninogenicus مـن أهـم المسـببات الرئيسـية لهـذا المـرض.

الفئة المتأثرة:

يصيـب هـذا المـرض الماشـية مـن جميـع الأعمـار، إلا أنـه أكثـر شـيوعًا بيـن الأبقار البالغة.

موسمية المرض:

لا يُعـد تعفـن الحافـر مرضًـا موسـمياً بحتـاً، إلا أن حـالات الإصابـة تـزداد خـلال فصـل الصيـف الممطـر وفصـل الخريـف، نتيجـة الرطوبـة العاليـة والظـروف البيئيـة غيـر المناسـبة.

أسباب الإصابة:

لا تسـتطيع البكتيريـا اختـراق الجلـد السـليم، لذلـك فـإن وجـود تلـف أو خدش فـي الجلـد يُعـد شـرطا أساسـيا لحـدوث العـدوى. ومـن أبـرز العوامـل المسـاعدة علـى الإصابـة:

الفرشـة المبللـة أو المتسـخة: تـؤدي إلـى ترقـق الجلـد وجعلـه أكثـر عرضـة للعـدوى.

•الأوسـاخ المجمـدة أو القاسـية: قـد تتسـبب فـي حـدوث جـروح أو خـدوش.

•الحجـارة الحـادة: تسـبب إصابـات مباشـرة حـول منطقـة الحافـر.

أعراض المرض:

تظهـر الأعـراض غالبـا فـي طـرف واحـد مـن أطـراف البقـرة، ومـن أهـم العلامـات المبكـرة:

•العرج وصعوبة الحركة.

•وجود جرح في الساق المصابة

•خروج قيح من موضع الجرح.

•رائحة كريهة ناتجة عن العدوى.

•حمـى تصـل إلـى درجـة حـرارة 39.5 – 40 درجـة مئويـة.

•تورم واضح في الساق المصابة.

•ألم حاد عند لمس أو تحريك القدم.

مدة وشدة المرض:

يُعتبـر تعفـن الحوافـر مرضًـا مزمنًـا فـي بعـض الحـالات، وقـد يسـتغرق علاجـه عـدة أشـهر، خصوصـا فـي ظـل سـوء ظـروف التربيـة والنظافـة. ومـع ذلـك، تـم تسـجيل حـالات شـفاء تلقائـي فـي بعـض الأحيـان.

طرق العلاج:

لا يُنصـح أبـدًا بإهمـال هـذا المـرض أو الاكتفـاء بانتظـار الشـفاء الذاتـي. بـل يجـب اتبـاع الخطـوات التاليـة:

•العـلاج بالمضـادات الحيويـة الجهازيـة حسـب توجيهـات الطبيـب البيطـري.

•تحسـين الظـروف البيئيـة: الحفـاظ علـى فرشـة نظيفـة وجافـة.

•توفيـر المشـي المنتظـم فـي المراعـي النظيفـة، لتقويـة المناعـة وتحسـين الصحـة العامـة.

دعوة للاهتمام بالمانجو

حسن سمنان أنموذج فريد للتاجر المبتدئ في تصدير المانجو

اليمن الزراعية - الحسين علي

يعد المانجو اليمني من أكثر المنتجات المحلية طلبًا في السوق العالمي، ومحصول زراعي قابل للاستثمار فيه، بالنظر لجودته الفريده وأنواعه المتعددة ومذاقه الشهي، وانطلاقه للنجاح والريادة في الأعمال.

التاجر الشاب حسن سمنان، تحول من مبتدئ في عالم التجارة إلى أحد أبرز المصدرين للمانجو اليمني إلى دول الخليج، والعراق، والأردن، مساهمًا في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وإبراز جودة المنتجات اليمنية.

بدأ حسن سمنان رحلته بفكرة تصدير المانجو اليمني، الذي يشتهر بمذاقه الفريد وجودته العالية، إلى الأسواق العالمية، لم تكن البداية سهلة، فالتحديات كانت كثيرة، من نقص الخبرة في مجال التصدير إلى صعوبات النقل البري والبحري، وكان إيمانه بقدرة المنتج اليمني على المنافسة يدفعه إلى المضي قدمًا.

من أبرز الصعوبات التي واجهها هي الحصار المفروض على بلادنا الذي حال دون تصدير المانجو إلى أسواق أوروبا وشرق آسيا بسبب تعطل خطوط النقل المباشر، لكنه لم يستسلم، واتجه إلى الأسواق الخليجية القريبة، مثل [السعودية، عمان، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات، والعراق]، حيث الطلب كبير على المانجو اليمني.

بدأت أولى شحناته بكميات متواضعة، لكن بفضل الجودة العالية للمنتج والالتزام بمعايير التعبئة والتغليف، لاقت إقبالاً كبيراً، وزادت كميات التصدير تدريجيًا حتى وصلت إلى 30-20 براداً سنوياً، وهو إنجاز كبير لتاجر بدأ من الصفر.

لا يكتفي حسن سمنان بما حققه حتى الآن، بل يطمح إلى زيادة حجم الصادرات إلى 100 براد في الموسم الواحد، مما سيزيد من مساهمته في تنشيط الاقتصاد اليمني، وتخفيف التكدس في السوق المحلية، وفتح آفاق جديدة للمزارعين اليمنيين.

ويدعو سمنان التجار إلى الاهتمام بالمانجو وتصديره إلى دول بعيدة في أوروبا وأمريكا والتوجه الحقيقي بتكاتف وتعاون رسمي مع القطاع الخاص لفتح آفاق بعيدة للتصدير.

أيام المعالم	المعالم الزراعية						المنازل الشمسية وفترة مكوث الشمس فيها					
	المعلم		من		إلى		إسم المنزلة	تدخل من يوم		تخرج منها في يوم	
13	غروب كامة	1	مايو	13	مايو		البطين	27	إبريل	9	مايو

يقول علي ولد زايد:

يَا صَاحِبِيْ مَا عَدَنَا بِصَاحِبْ مَا دَمْ غُرُوبْ كَامَهْ سَاكِبْ

رئيس التحرير
وجدان صدام الحداد

ALYEMEN ALZEIRAEIA
اليمن الزراعية

تصدر عن: المركز الإعلامي لوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

وأهمية المقاطعة أيضًا للبضائع الأمريكية والإسرائيلية كعامل بناء للأمة:
عندما تتجه للإنتاج، بدلًا من الاعتماد على ما يأتيها من الأعداء، فهو يحميها من الإضرار، ويساعدها على البناء لواقعها الاقتصادي.

السيد القائد/ عبدالملك الحوثي

السبت 12 ذو القعدة 1446هـ | 10 مايو 2025م | اسبوعية | 12 صفحة | العدد 110

www.agri-yemen.net agri-yemen Yemen_Books

بريد المزارعين

اجاب على الاسئلة المهندس عادل العريقي- إدارة البستنة

السؤال الأول: احد مزارعي العنب ارسل صور. العناقيد وبيسأل ماهو سبب ضمورها وتيبسها وطرق الوقاية والمكافحة؟

ضمور وتيبس عناقيد العنب يمكن ان يحدث لعدة اسباب مرضية او بيئية مثل :

•الامراض الفطرية كالعفن الرمادي والاسود والبياض الدقيقي والانثراكنوز كلها تؤدي الى ضمور حبات العنب وسقوطها.

•**الحشرات:** مثل ديدان عناقيد العنب او نطاطات الاوراق تضعف العناقد وتفتح المجال للإصابة بالفطريات

•**الجهاد المائي:** نقص الري في مرحلة امتلاء الحبات يسبب ضمورها

•نقص العناصر الغذائية مثل نقص عنصر البوتاسيوم او الكالسيوم يؤدي الى ضعف نضج العتب وضمورها

•**ضربة الشمش :** تعرض العناقيد لأشعة الشمس المباشرة لفترات طويلة يسبب احتراق وتيبس الحبات

الوقاية والعلاج:---

•استخدام المبيدات الفطرية المتخصصة للبياض الدقيقي والعفن الرمادي ان وجدت على ان يكون الرش في الصباح الباكر او بعد العصر لتجنب الحرق - مع مكافحة الحشرات وإستخدام مصائد او مبيدات حيوية عند الحاجة

•**الري المنتظم:** تنظيم الري خاصة في مرحلة العقد وإمتلاء الحبات - مع تجنب العطش الشديد او الري الزائد

•**التسميد المتوازن :** وإعطاء كميات كافية من البوتاسيوم والكالسيوم مثل نترات الكالسيوم رشاً - مع تجنب التسميد الازوتي

•**الوقاية من ضربة الشمس :** تنظيم الاوراق وبشكل متوازن وزراعة اصناف متحملة او استخدام مظلات زراعية في المناطق الحارة.

السؤال الثاني:احد مزارعي الكوسة ارسل صورة الكوسة وبيسأل ماهو المرض الظاهر في الصورة واسبابه.وطرق الوقاية والمكافخة؟

هناك تجعد في الاوراق وإحتراق اطرافها وهذا يمكن ان يعود لعدة اسباب :---

•الإصابة بفيروسات تسبب تجعداً وتشوهاً في الاوراق وهذه الفيروسات غالباً ما تنتقل عن طريق الحشرات مثل(المن)

•نقص العناصر الغذائية : حيث نقص البوتاسيوم يسبب احتراق اطراف الاوراق - نقص الكالسيوم او المغنيسيوم يسبب تجعد او تشوه في النمو الجديد

•الملوحة الزائدة في التربة او مياه الري: تؤدي الى احتراق حواف الاوراق وتوقف النمو.

•الري غير المنتظم : سواء زيادة او نقصان يمكن ان يؤدي الى إجهاد النبات ويظهر في صورة تجعد او احتراق اطراف الاوراق

•الاصابة بالحشرات : مثل المن، الذبابة البيضاء، التربس، حيث تمتص العصارة من الاوراق وتسبب تجعدها.

•الحرارة الزائدة او اشعة الشمس المباشرة : تسبب احتراق اطراف الاوراق خاصة اذا كانت النباتات غير موربة بشكل كافي

الوقاية والعلاج : طبعاً تتم حسب السبب ولم يذكر المزارع مشاهدة اي تواجد لإصابات حشرية وننصح هنا ببعض الإجراءات الوقاية التي يجب على المزارع اتباعها مثل :---

•مراقبة الحقل جيدا ومعرفة نوع الاصابة قبل تفاقمها

•إختيار بذور مقاومة للفيروسات المعدوفة مثل ZYMV و CMV

•التربة جيدة الصرف والتهوية

•الري المنتظم لا افراط ولا تقليل

•الدورة الزراعية لا تزرع الكوسا بنفس المكان كل سنة

•تغطية النبات بالشبك للحماية من الحشرات الناقلة للفيروسات

•اقتلاع النباتات المصابة بشدة والتخلص منها بعيداً

•استخدام مبيد حشري عضوي مثل زيت النيم او مبيد جهازي خفيف

•رش البناتات بأسمدة ورقية تحتوي البوتاسيوم والكالسيوم والمغنيسيوم لعلاج تشوه النمو الجديد واستخدام اسمدة20:20:20

•ملوحة التربة: اضف مواد محسنة للتربة مثل الكبريت الزراعي والكومبوست

تنويه الصحيفة تستقبل أسئلة واستفسارات المزارعين على الرقم التالي: 782 222 198

موجهات حكيمة

الدكتور : رضوان الرباعي *

المقاطعة الاقتصادية للبضائع والمنتجات الأمريكية واجب ديني.

في زمن تُهدر فيه دماء الأبرياء في غزة، ويُمعن العدوالأمريكي-الإسرائيلي في قتل النساء والأطفال، تبرز المقاطعة الاقتصادية كسلاح فعّال بيد الشعوب، لا تقل أهميته عن البندقية. ليست المنتجات الأمريكية مجرد سلع استهلاكية، بل أدوات تمويل مباشر للعدوان على فلسطين.

كل ريال يُدفع في منتج أمريكي أو من شركة داعمة لإسرائيل، يتحول إلى صاروخ أو قنبلة تسفك بها دماء الأبرياء.

منذ أكثر من 22 عاماً، أطلق الشهيد القائد حسين بدر الدين الحوثي (رضوان الله عليه) مشروع المقاطعة كجزء من مشروعه القرآني، مؤكدًا أن:أضعف الإيمان أن نقاطع من يقتلنا، لا أن نمول سلاحه ونستهلك منتجاته."

ومضى على هذا النهج السيد القائد عبد الملك بدر الدين الحوثي (يحفظه الله ويرعاه)، داعيًا بوضوح إلى:مقاطعة كل المنتجات الأمريكية والإسرائيلية،والتوقف عن تمويل الشركات الداعمة لإسرائيل،واعتبر أن المقاطعة معركة وعي يجب أن يخوضها كل الأحرار.

المقاطعة ليست فقط عملًا تضامنيا، بل مشروع اقتصادي بامتياز.

فهي تُعزز من حضور المنتجات المحلية وتفتح المجال أمام روّاد الأعمال والمزارعين والمصنّعين لتغطية احتياجات السوق بعيدًا عن هيمنة الشركات الغربية، فكلما قاطعنا منتجات العدو، فتحنا ألف باب أمام الإنتاج المحلي، وتوفرت فرص العمل وتحققت السيادة الاقتصادية.

إن بناء اقتصاد مقاوم يبدأ بمقاطعة العدو، وينتهي بتحقيق الاكتفاء الذاتي، وهذه ليست أمنية بعيدة المنال، بل واقع ممكن، حين تتحول المقاطعة إلى ثقافة مجتمعية وقرار شعبي

المقاطعة ليست خيارا نخبويا، بل واجب ديني وأخلاقي، وهي امتداد عملي لمشروع الشهيد القائد واستجابة صادقة لموجهات السيد القائد،وتعبير حب عن انتمائنا لقضايانا العادلة،فلنكن على قدر المسؤولية، والنجعل من مقاطعة المنتجات الأمريكية صرخة في وجه الظلم والقتل ولبنة في بناء اقتصاد حر مستقل.

*وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية